

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٣٦

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثالث - العقد العادي الثاني

الجلسة الثالثة المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة

في ٤ كانون الاول سنة ١٩٣٦

فهرست

افتتاح الجلسة

- ١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة.
 - ٢ - تلاوة الاوراق الواردة للرئاسة.
 - ٣ - الشروع في المناقشة بموازنة سنة ١٩٣٧
 - ٤ - المناقشة في مشروع القانون الواردين بالمرسومين رقم ١٢٠٩ و ١١٧٤
- عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد العادي الثاني في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة في ٤ كانون الاول سنة ١٩٣٦ برئاسة حضرة الامير خالد شهاب وعضوية امين السر حكمت بك جنبلاط وحضور جميع النواب ما خلا حضرات النواب خير الدين بك الاحدب ومحمد بك عبدالرزاق وبهيج بك الفضل والاستاذ حميد بك فرنجية والامير مجيد ارسلان وصبري بك حماده.
- وقد جلس على مقاعد الحكومة حضرات الدكتور ايوب تابت امين سر الدولة والامير جميل شهاب مدير المالية وسامي بك الخوري مدير العدلية والدكتور نقولا فياض مدير البرق والبريد.

افتتاح الجلسة وتلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: فتحت الجلسة ولتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة (فتلاها السكرتير المعين).

الرئيس: هل لاحد ملاحظة؟

(سكوت)

صدق المحضر

تعلمون ان الحكومة ارسلت الموازنة ووزعت على حضراتكم واللجان وقد شرعت اللجان بدرسها بدورها ووضعت لجنة المالية تقاريرها في المجموعة التي وزعت عليكم، فهل تريدون ان

نشرع بالمناقشة بها؟ من يريد الكلام بصورة عامة، لقد طلب الكلام الى الان حضرات امين بك
المقدم والاستاذ زكور والاستاذ شمعون.

الاستاذ زكور: ان كلامي مش بالموازنة.

الرئيس: الكلام لامين بك المقدم.

امين بك المقدم: فخامة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام:

بمناسبة بحث الميزانية، اطلعت على بعض ارقام في اعتمادات النافعة التي تدرسها اللجنة
وجدت انها ضئيلة فيما يخص طرابلس ومحيطها.

لا يخفى عن انظار المجلس الموقر ان طرابلس بملحقاتها ناحية الضنية والمنية والقرى العشرة
تشكل قضاء مركز طرابلس Banlieu كالقرى والحارات المجاورة لبيروت. فاتصالات هذه
المحلات مع العاصمة ومع بعضها البعض مؤمنة بواسطة طرقات منظمة بعكس جوار طرابلس
الذي يوجد بها طرقات هي على ما عليه في العصور الغابرة مع ان مسافات قصيرة يكفي
لاصلاحها وتسيير السيارات عليها مبالغ زهيدة ضمن نسبة مقننة نظراً لبدل الطريق وسائر
الضرائب المرتبة وبموجب الاعتمادات التي ستقرر في بلدياتها ومجلس ادارتها المنتخبين وتصدق
من المقامات وتنفق في سبيل مصالحها العمومية المختلفة. وبهذه الوسيلة يمكن اصلاح من ١٥ -
٢٠ كيلو متر سنوياً من طرقاتها.

لذلك جئت اذكر الحكومة التي استنسبت جعل طرابلس قضاء استثنائياً بغية تسهيل ادارتها وترقية
مرافق عمرائها، راجياً ان لا تفتح باباً للمناظرة والمساوقة لبعض اهالي الاقضية كي تطلب ان ينقل
مركز المحافظة اليها حيث اعتقد ان هذا خطأ ويسبب اتعاباً لأن طرابلس كائنة في وضع مركزي
يحدها شمالاً عكار، جنوباً البترون والكورة وشرقاً زاوية الجبة وبشري واهدن فعليه الاوفق ابقاء
القديم على قدمه لراحة الحكومة ورحمة بالاهلين ارباب المصالح.

الخلاصة لا شك بان الحكومة قد اقتنعت بان طرابلس كانت مهملة فيما مضى وقد اصبحت في
موقفها الاخير مأیوسة منهوكة اقتصادياً وابناءها ووجوهها مغتفلة ولكنني اخذت اليوم من فخامة
رئيس الجمهورية وعداً كريماً بانها ستعامل بعد اليوم بالرافة والانصاف وسيأمر قريباً باطلاق
سبيل المعتقلين بشرط التزام الهدوء فاشكر علناً امام المجلس اهتمام فخامته لصالح طرابلس
واضيف شكري لفخامة رئيس المجلس وامين سر الدولة وبعض الزملاء الكرام الذين ساهم كل
منهم لاعادة المياه لمجاريها في ذاك البلد المنكود.

اخيراً ارى الآن عدم التعمق في مناقشة الميزانية اكتساباً للوقت وانتظاراً لمرور الحدث المنتظر ومن
ثم تأتي فرص كافية للمناقشات الفرعية والتعديلات الضرورية واطن ان حضرات الزملاء
يوافقون على ما اقول.

الرئيس: الكلام للاستاذ زكور

الاستاذ زكور: وقعت حادثة في بناية مجلس النواب ذهب ضحيتها عامل فقير، وارى من واجبنا لوقوع هذا الحادث في بناية المجلس اعانة عائلة هذا العامل الفقير، واذا كانت الحكومة لا تتمكن من مساعدته من صندوقها ارى ان يصادق المجلس على اعطاء هذه الاعانة من اعتماداته خصوصا وانه لا يزال عندنا شيء كاف في بند النفقات الادارية لان عائلة هذا العامل المسكين محتاجة وكان الرجل معيها الوحيد.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: اوفر على المجلس نقل هذا الاعتماد من بند الى بند. الحكومة عندنا خصصات لمثل هذه المساعدة وهي تعلم واجبها بمساعدتها احد عمالها، فهي تعطي عائلته هذه التعويضات.

الاستاذ شمعون: لي كلمة عامة ليس في الموازنة نفسها بل في الحالة العامة التي تأتت على البلاد بسبب سقوط الفرنك» فاذا اراد المجلس ان يسمعها اليوم فانا مستعد والا اتركها لبعدين، الكلام يشمل سياستنا الاقتصادية العامة.

الرئيس: هل يريد المجلس سماعها الان او في بدء المناقشة بموازنة الايرادات؟
اصوات - الان.

الرئيس: تفضل للكلام.

فصعد الاستاذ شمعون والقى الخطاب الاتي باللغة الفرنسية.

الاستاذ شمعون: استميج حضرات الزملاء علرا اذا تكلمت اليوم باللغة الفرنسية، وسبب هذا الكلام باللغة الفرنسية لان للموضوع ارتباطا بالسلطة المنتدبة والبنك السوري اللبناني. لهذا فضلت ان يكون الخطاب بالفرنسية.

ان افتتاح المناقشة في الموازنة المقبلة فرصة سانحة لعرض السياسة التي اتبعتها الحكومة في اثناء السنة الحالية التي انتهت ولاستخلاص النتائج في المستقبل.

في هذه السنة ١٩٣٦ الملاى بالحوادث الخطيرة والحوادث السعيدة للبنان ثم هبوط الفرنك المتصل بنظامنا المالي اتصالا وثيقاً في ٢٦ ايلول سنة ١٩٣٦ قرر مجلس الوزراء الافرنسي تحديد قيمة الفرنك بنسبة هبوط العملة الانكليزية والاميركية وبعد ايام اقر مجلس النواب والشيوخ مشروع هذا القانون الذي عرضته الحكومة عليها وبذلك تم نهائياً تخفيض الفرنك.

ان الدولة الفرنسية التي عملت بملء ارادتها الى تقرير هذا التدبير كانت ترمي من ورائه الى الحصول على فائدين الاولى للخزينة باعتبار ان تخفيض سعر النقد يمكنها من ان تربح ستة عشر

ملياراً وهو الفرق بين قيمة الفرنك كما سعرتها وزارة بوانكاره وقيمة الفرنك الجديد والفائدة الثانية لمجموع البلاد لان في تخفيض النقد ما يسبب رواج الاعمال التجارية لانه يجعل بالامكان زيادة الاصدار الى الخارج.

التدابير المتخذة للحماية

ولكن القانون كان ينص في الوقت نفسه على عدة تدابير ترمي الى منع المضاربة من جهة والحؤول من جهة ثانية دون رفع اسعار الحاجيات بصورة لا مبرر لها والغاية من ذلك ان لا يمس التخفيض الاقتصادي الفرنسي وان لا يثقل كاهل المستهلك الفرنسي ويضعف قوته على الشراء.

وهكذا جاءت المادة الثالثة من مشروع القانون الذي عرض على مجلسي النواب والشيوخ بنص يرمي الى زيادة ثروة الخزينة ستة عشر ملياراً وذلك بواسطة اعادة تخمين قيمة الذهب والنقد الاجنبي المخزونين في بنك فرنسا وبنوك الاصدار الاخرى في الجزائر والمستعمرات والدول الواقعة تحت الحماية نسبة لسعر الفرنك الجديد.

وهكذا أيضاً جاءت المادة الثامنة تنص على منع تصدير الذهب او توريده دون رخصة بنك فرنسا والغاية من ذلك وضع حد للمضاربات ومنع استثمار التخفيض للتلاعب باسعار الحاجيات في داخل البلاد. ووجببت المادتان العاشرة والثانية عشرة على خازني الذهب سواء كانوا اشخاصاً طبيعيين او معنويين ان يصرحوا بالذهب المخزون لديهم الى ادارة الخزينة في مهلة محددة ومن يخالف هذا النص يستهدف لعقوبات صارمة.

واخيراً نصت المادة ١٣ مكررة تطبيق عقوبات شديدة ضد كل محاولة يقصد منها رفع الاسعار بدون مبرر الا اذا ثبت للجان المنصوص عليها في القانون ان هذا الارتفاع ناتج عن زيادة حقيقية في نفقات التكليف.

هذه هي مجموعة التدابير التي رافقت تخفيض سعر الفرنك في البلاد التي حققت هذا التخفيض بملء ارادتها وحريتها، وازيد ايضاً ان هذه التدابير اتخذتها ايضاً حكومة بلجيكا عندما قررت تخفيض نقدها الوطني.

التخفيض في لبنان

ماذا فعلنا في لبنان واية تدابير تتعلق بالخزينة من جهة وتحمي المستهلك من جهة اخرى اتخذناها ازاء تخفيض ما اردناه بل فرض علينا بسبب الرابطة بين نقدنا والنقد الفرنسي.

ان زميلي المحترم النائب ليلكيان - وهنا اطلب من الحكومة جواباً صريحاً - كان قد طرح سؤالاً يستوضح فيه عن قسمتنا من تقدير قيمة مخزون الذهب والنقود الاجنبية المودوعة في بنك سوريا ولبنان الكبير نسبة للتخفيض.

ان هذا السؤال جدير باهتمام المجلس لانه لا يصون مصلحة لبنان من جهة القانون والعدل فحسب بل لان حصتنا من هذا التخمين اذا اعترف لنا بها ودفعت الينا تمكنا من ان نسد قسما كبيراً من عجز ماليتنا التي انفذتها الازمة المالية المستمرة.

اعادة تخمين قيمة الذهب والنقود الاجنبية المخزون في بنك سوريا ولبنان الكبير

يعترف القانون الفرنسي نفسه ان الخزينة الفرنسية لا يحق لها الاستفادة من اعادة تخمين مخزون الذهب والنقود الاجنبية في بنك سوريا ولبنان الكبير. فالحكومة والبرلمان في فرنسا اعلنا وأبهما في هذه القضية بشكل لا غموض فيه. فأن المادة الخامسة بعد ان نصت على ان مخزون الذهب والنقود الاجنبية في بنوك الاصدار في الجزائر والمستعمرات والدول الواقعة تحت الحماية سيعاد تخمين قيمته اجازت لوزير المالية ان يعقد مع البنوك المذكورة اتفاقات من شأنها تحديد الشروط التي يحق للدولة بموجبها استلام قيمة الزيادة الناتجة عن اعادة التخمين.

لم يخطر على بال الحكومة الفرنسية في وقت من الاوقات ان تدخل في نص هذه المادة الدول المشمولة بالانتداب بل بعكس ذلك عمدت الى استثناء هذه الدول - وهذه صراحة تشكر عليها - من قائمة الدول التي عدتها في النص المذكور وهذا ما يدل بصورة لا تقبل الجدل او الشك انها لا تنوي معاملتنا معاملة تتناقض مع المبادئ القانونية والدولية.

فاذا كانت الفوائد الناتجة عن اعادة تخمين مخزون الذهب والنقود الاجنبية في بنك سوريا ولبنان لا تعود الى الخزينة الفرنسية بناء على ارادة فرنسا ورغبتها في احترام حقوقنا فالى من يجب ان تعود هذه الفوائد.

الاتفاق المعقود مع البنك

رغبة مني في ازالة كل غموض في الجواب على هذا السؤال رأيت ان اراجع الاتفاقية المعقودة في العام ١٩٢٣ بين حكومتي سوريا ولبنان من جهة وبنك فرنسا ولبنان الكبير من جهة ثانية وهي الاتفاقية التي ايجز فيها للبنك المذكور اصدار اوراق مالية تدفع لحاملها اعني النقد اللبناني السوري الحالي.

فالمادة الاولى من هذه الاتفاقية جعلت مع بنك سوريا ولبنان الكبير بنكا للدولة فيما يختص باصدار الاوراق المالية. ومقابل منح هذا الامتياز الممنوح باسم دولتي سوريا ولبنان يتوجب على البنك ان يحتفظ في صندوقه لاسم هاتين الدولتين بالذهب والنقد الاجنبي تغطية وضمانة للاوراق المتداولة بين الايدي.

وتتضمن اتفاقية سنة ١٩٢٣ علاوة على ذلك احكاماً صريحة تثبت ان اعمال الاصدار وخزن الضمانة الذهبية تتحقق باسم الدولتين السورية واللبنانية وان الفوائد والارباح التي تتأتى من هذه الاعمال ومن حفظ الضمانة تعود الى خزينة هاتين الدولتين.

فان المادة الثانية من الاتفاقية تنص على ان ضمانات الاوراق المالية من ذهب ونقود اجنبية يجب دفع فائدتها كل سنة الى حكومتي سوريا ولبنان. وهذا ما يستدل على صحته من كون موازنة سنة ١٩٣٧ المطروحة بين يدي هذا المجلس تتضمن مبلغ ٨٥ الف ليرة لبنانية سورية في واردات هذا الباب.

والمادة السادسة عشرة من الاتفاقية تنص ايضاً على ان الفوائد الناتجة عن ضياع الاوراق النقدية او اتلافها تعود الى دولتي سوريا ولبنان.

فلسنا اذاً بحاجة الى اجهاد المنطق او التوسع في تفسير احكام اتفاقية عام ١٩٢٣ للاستنتاج بان الارباح الناتجة عن اعادة التخمين تعود الى هاتين الدولتين اللتين تبلغ حصتهما منها اكثر من مليوني ليرة سورية.

فاطلب من الحكومة ان تعرض علينا وجهة نظرها في هذا الصدد وان تطلع المجلس على مصير السؤال الذي طرحه عليها الزميل الكريم النائب ليلكيان وان تحدد لنا اذا امكن الموعد الذي تدفع لنا فيه حصتنا من اعادة تخمين الذهب نسبة لقيمة الليرة اللبنانية السورية بعد التخفيض.

تداول الذهب وحالة الاعمال التجارية المرتكزة على اساس الذهب

على عكس ما جرى في بلجيكا حيث ارفقت الحكومة مشروع التخفيض بتدابير مثمرة وخلافاً لما تقرر فعله في فرنسا ايضاً لا تزال العملة الذهبية اساساً لمعاملاتنا التجارية كما الاوراق النقدية. وهناك اكثر من هذا فان المراسيم التي صدرت اخيراً قضت بتسوية الديون المدنية المستحقة بعد تاريخ ٢٦ ايلول سنة ١٩٣٦ دون ان يرد فيها ذكر للمعاملات القادمة ونوع العملة التي يجب ان تكون على اساس هذه المعاملات جاءت شبه اعتراف بإمكان جعل الذهب على اساسها.

ماذا نتج عن ذلك؟

نتجت حالة غير طبيعية في الاسواق سببها ان اكثرية انواع البضاعة تسعر على اساس الذهب ويعبر عنها فقط بالعملة اللبنانية السورية فكان هذا العامل الاكبر لغلاء المعيشة غلاءً فاحشاً لا يتناسب مع مقدرة المشتري من جهة ومع نفقات تكليف البضاعة من جهة ثانية.

وهناك نقطة حساسة يجب الالتفات اليها والا يخشى اذا استمرت ان تقضي على تجارة البلاد. ان وجود العملة الذهبية والعملة اللبنانية السورية معاً لا يؤثر فقط على معاملاتنا الداخلية بل يؤثر ايضاً على تجارتنا الخارجية وقوة اصدارنا لان الذهب هو الداعي الاكبر للمضاربة التي تسبب ارتفاع وهبوط الاسعار بصورة لا يمكن مراقبتها ولا التحسب لها.

فان نفقات تكليف البضاعة المصنوعة في لبنان يرتفع ويتدنّى تبعاً لسير المضاربة وفي هذه الحالة

يرتفع او يتدنى ثمن بيعها في الخارج مع ان الشرط الاساسي الذي بدونه تفقد الثقة في التعامل التجاري هو بقاء الاسعار على مستوى واحد طويل المدى.

فان لنا من ارتفاع الليرة الذهبية وتدنيها ثم ارتفاعها في الايام التي تلت تاريخ ٢٦ ايلول سنة ١٩٣٦ وارتباك الاعمال التجارية من جرائه البرهان الاقوى على ضرورة وضع حد لهذه الحالة الغير طبيعية.

ثم لنا من الدول التي قررت التخفيض مثل حري بالاتباع. ان الدولة الانكليزية قررت تخفيض عملتها ولم ينتج عن هذا التخفيض ارتفاع بالاسعار وكذلك بلجيكا والولايات المتحدة وجارتنا مصر وسبب ذلك عدم المداولة بالعملة الذهبية واكتفاء هذه الدول بعملة واحدة هي الاوراق النقدية.

فقد دفعني كل هذا ان اتقدم من مجلسكم الكريم باقتراحين اطلب التصويت عليهما. الاول يتعلق بطلب حصتنا من اعادة تخمين مخزون الذهب والنقد الاجنبي المودوع في بنك سوريا ولبنان وهذا نصه:

الاقتراح الاول

ان مجلس النواب بما ان تخفيض سعر الليرة السورية قد فتح المجال لاعادة تخمين مخزون الذهب والنقد الاجنبي المودوعة لدى بنك سوريا ولبنان وبما انه بحكم المادة الخامسة من قانون التخفيض الافرنسي والاتفاقية المعقودة بين دولتي سوريا ولبنان من جهة وبنك سوريا ولبنان من جهة ثانية تعود الارباح الناتجة عن اعادة التخمين لصندوق سوريا ولبنان يطلب بالحاح من الحكومة اللبنانية ملاحقة هذه القضية بكافة الطرق التي تؤدي الى دفع حصة لبنان من مخزون الذهب والنقد الاجنبي المذكور.

الاقتراح الثاني

والثاني يتعلق بتوحيد العملة المتداول بها هذا نصه:

بما ان بقاء العملة الذهبية اساساً للمعاملات التجارية والمدنية مع العملة اللبنانية السورية من شأنه ان يحول دون المنفعة العامة التي تنوذاها البلاد من عملة التخفيض لانه يسبب ارتفاع الاسعار ارتفاعاً غير طبيعي ويسهل طرق المضاربة فيحدث ارتباكاً في المعاملات فان المجلس يطلب من الحكومة اللبنانية ان تؤلف لجنة مشتركة بينها وبين هذا المجلس لوضع مشروع يقضي بجعل المعاملات التجارية والمدنية على اساس عملة موحدة.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: انه وان كان القى خطابه باللغة الفرنسية فلا اريد ان يمر دون ان اجيب

عليه لانه يحتوي على نقط مهمة. اولا مسألة الضمان الذهبي الموجود في البنك فقد كان حضرة النائب ليلكيان قدم سؤالاً للحكومة بهذا الخصوص، ومدير المالية يدرس الان هذه المسألة ليجيب عليها. ثانياً - التعامل بالذهب وضرورة منعه، النقط التي تكلم بها جوهريّة. فكما انه يحق للحكومة ان تقدم مشروع فللمجلس الحق في ان يقدم مشروع فليعد مشروع للدرس ويقدمه.

وكذلك مسألة الاسعار هذه مسألة عرض وطلب. وطالما توجد عملية ذهبية موضوعة موضع التعامل لا يمكن اجراء تساوي في الاسعار بقي الكلام في تعريف الشركات، كان الصوت عال فلم اسمع ما قاله النائب، ليعد لي ما قاله.

الاستاذ شمعون: قلت ان بعض الشركات صاحبات الامتياز طلبت من الحكومة ان ترفع اسعارها بمناسبة سقوط الليرة وتخفيض سعر الفرنك، وقلت انه لما خفضت الحكومة سعر الفرنك ست قانون منعت فيه اي زيادة اللهم الا اذا بين التاجر السبب الجوهري الذي استند اليه في وضع هذه الزيادة، فاذا تقدمت اي شركة عندنا وطلبت ان تزداد تعريفاتها دون ان تستطيع اثبات ضررها من تخفيض سعر الفرنك تكون قد خالفت القانون الفرنسي نفسه، والحكومة الفرنسية هي التي طلبت وهي التي منعت ارتفاع الاسعار، فاذا كنا نجز للشركات الاجنبية برفع اسعارها ونبقي العملة الذهبية موضع التداول يأتي هذا العمل بالضرر.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - توجد قرارات تحت الدرس بشأن زيادة الاسعار، والحكومة تدرس هذه القرارات وللان لم ينته درسها اما الطلبات التي اشار اليها بالحكومة تلقتها ولكن لم تجاوب عليها بصورة قطعية.

الاستاذ خباز: الشركات مضطرة لان تزيد رواتب موظفيها والسلطة معترفة لها بهذه الزيادة.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - لم ادخل في صلب المشروع.

الاستاذ خباز: لا يكفي ان نقول ان السعر مستند للذهب بل يجب ان نبين الاسباب الحقيقية التي تدفع التاجر لرفع الاسعار، لو قلنا ان اللحم والسمنة اساس اسعارها بالذهب، اما الخضار فكل عمرها اساس اسعارها بالسوري. هل الثلاثين التي سمحت لها بها البلدية لشو؟ او وقفوا على الثلاثين كان الامر مريح. الدليل ان مراقبة البلدية غير موجودة، فمن جهة بيزيد الباعة الاسعار خمسين ستين بالمائة ومن جهة ثانية بيزيدوا في الوزن.

الرئيس: الامر الذي بدأنا به مهم جداً ويحق لكل عضو ان يتكلم به، ولما كان الخطاب قد أُلقي باللغة الفرنسية فسيترجم وتعاد تلاوته بالعربية فيفهمه جميع الاعضاء ويكونون قد استعدوا للبحث به.

الاستاذ زكور: لي كلمة اريد ان اعلق بها على ما قاله حضرة مدير المالية، فقد قال حضرته ان عدداً من اصحاب الشركات قدم طلباً بالزيادة ولكن الحكومة لم تبت بهذا الامر ولكنها تدرس هذه الطلبات، فالمجلس يطلب الى الحكومة ان تنظر الى الشركات وارباحها واسعارها المرتفعة قبل البت بهذه الطلبات، اذا كان سقوط الفرنك قد اوجد حيفاً على الاهالي فهذا السقوط لا يؤثر على الشركات وارباحها الا بنسبة قليلة، والمصلحة العامة توجب النظر الى حالة الشعب اكثر من الاهتمام بارباح الشركات، ولهذه الشركات تعرفات مرتفعة اكثر من اخواتها في البلاد الاخرى، لهذا السبب يسأل المجلس الحكومة ان تدقق في كل هذه الامور قبل الجواب على طلبات هذه الشركات.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة : الحكومة بالطبع ستقوم بواجبها.

الرئيس: الكلام للمقرر العام.

تقرير المقرر العام

على موازنة رئاسة الجمهورية، ومجلس النواب، وامانة سر الدولة والعدلية، والمالية

مقدمة

حضرات الزملاء المحترمين

للمرة الثالثة يدرس مجلسكم الموقر موازنة الدولة. وانكم ترون من مطالعة ارقام موازنة العام المقبل ان جميع الموازنات التي مرت علينا لا تختلف عن بعضها، الا في شؤون بسيطة وثنائية لذلك تشعرون مع اللجنة المالية ان التقرير الحالي عن الموازنة لا يمكنه ان يكون الا ترديداً للتقارير الماضية.

ان مشروع الموازنة في الحكومات الدستورية هو في الوقت نفسه بيان جلي عن سياسة هذه الحكومات، والمجالس النيابية لا تهتم عند درس هذه الموازنات للارقام بقدر ما تهتم للنتائج السياسية التي تنجم عنها، سواء في داخل البلاد او خارجها.

اما عندنا فتكاد تكون موازنة الدولة مشروعاً حسابياً لا علاقة لسياسة الحكومة فيه الا بمقدار. وما ذلك الا لان النظام الموقت الحالي لا يترك للحكومة مجالاً للعمل كما هي الحال عند الحكومات الدستورية.

واننا نحمد الله على ان هذا النظام الموقت قد قارب الزوال بفضل العهد الجديد الذي اطلت علينا تباشيره من يوم وقعت في سراي الحكومة اللبنانية معاهدة الصداقة والتحالف بين فرنسا ولبنان، وسيطلق على هذا الميثاق التاريخي الذي استقلت بموجبه البلاد، اسم «معاهدة بيروت».

ولما كانت جميع المصادر قد اتفقت على قرب الرجوع الى نظام المسؤولية في الحكم حسب الاصول الدستورية فان ما ينجم عن هذا التغيير سيكون ذا تأثير محسوس في ابواب الموازنة المعروضة على مجلسكم لذلك رأينا ان نوجز ما امكن في درس ابواب الموازنة التي سيكون التصديق عليها - في الواقع - صورياً لما سيطراً عليها من تعديلات في القريب العاجل، على ما نعتقد.

ان المجلس سيبدأ اليوم بدرس ميزانية النفقات حسب العرف الدستوري في درس الموازنات. ولكننا قبل ان نبدأ بهذا الدرس وقبل ان نصل ايضاً الى ميزانية الواردات، لا بد لنا من ان نطرح على الحكومة سؤالاً له اهميته ايضاً بالنظر الى توازن الموازنة.

ان المشروع المعروض على مجلسكم الموفر يترك في الموازنة عجزاً يبلغ ال ٣٥١ الف ليرة لبنانية سورية ولم يشر مشروع الحكومة الى الطريقة التي سيسدد بها هذا العجز، ويذكر المجلس ان الحكومة عندما طرح عليها سؤال من هذا النوع في الجلسة السابقة عند المصادقة على زيادة الرواتب وعلى الغاء ضريبة الاعشار وتخفيض ضريبة الاراضي: اجابت - انها ستسدد القسم الاكبر من هذا العجز في الموازنة من ضريبة البنزين الجديدة ومن حصتها في المونوبول ومن زيادة اسعار الملح، ومن الزيادة الملحوظة في واردات البرق والبريد.

ومع ان كل هذه الزيادات التي اشارت اليها الحكومة في جوابها السابق قد دوت في مشروع الموازنة المعروض علينا فان العجز ما برح كبيراً يتجاوز الثلاثمئة والخمسين الف ليرة.

فهل تقول لنا الحكومة من اين ستأتي بالمبلغ اللازم لتسديد هذا العجز؟

ان البند الذي ينص على حصتنا من الجمارك في المشروع الحاضر لم يدون فيه رقم ما في حين انه قد تضاعف في الموازنات الماضية حتى اصبح ١٥٠ الف ليرة فقط بعد ان كان في اول عهده مليوني ليرة ونيف. فهل ستأخذ الحكومة مبلغ العجز من هذا البند الايض الارقام؟

رئاسة الجمهورية

ليس في الاعتمادات المخصصة لمقام الرئاسة من تغيير او تبديل، لذلك رأت اللجنة المالية ان تصادق على هذه الاعتمادات بدون اي تعديل فيها.

واللجنة المالية التي طلبت مراراً من الحكومة ان تهتم اهتماماً جديداً في امر انشاء دار لائقة لرئاسة الجمهورية تكرر اليوم هذا الطلب وتلح على الحكومة في شأنه الحاحاً جديداً لانه لا يليق بالحكومة ان تترك هذه المسألة مهملة بينما ترى الحكومات الاخرى تشتري او تبني لسفرائها ومعتمديها في البلدان الاجنبية قصوراً فخمة لكي يكون في هذه القصور مظهر كرامة واحترام لها.

الدكتور ايوب تائب - امين سر الدولة: بس يجي المال نكون عند طلبك.

الاستاذ زكور: المير جميل عندو مال.

التقرير: وقد صرحت الحكومة امام اللجنة انها مستعدة لتلبية طلب المجلس في هذا الشأن لذلك نأمل منها ان تتقدم في القريب العاجل بمشروع اعتماد اضافي لبناء دار الرئاسة.

مجلس النواب

لم يطرأ على اعتمادات مجلس النواب تعديل يستحق الذكر، سوى تنازل النواب عن الزيادة في مخصصاتهم النيابية من جراء سقوط الفرنك، وتذكرون حضراتكم ان هذا المجلس قد اجمع في جلسة سابقة على حذف هذه الزيادة من مشروع زيادة الرواتب الذي تقدمت به الحكومة في الاسبوع الفائت ولما كانت الموازنة قد وضعت قبل التصويت فقد وجب اذاً ان نحذف هذه الزيادة من الاعتمادات المخصصة للنواب فتصبح النقرة الثانية «تعويض خاص» من البند الاول ٤٣٨ ليرة لبنانية سورية بدلا من ٣٢٩٦ ليرة لبنانية سورية، ويكون الاقتصاد في هذا البند من تعويضات النواب مبلغ ٢٨٥٨ ليرة لبنانية سورية. فيصبح مجموع تعويضات الرئيس والنواب ٢٣٩٩٨ ليرة لبنانية سورية بدلا من ٢٦٨٥٥ ليرة لبنانية سورية.

امانة سر الدولة

يرى النواب في اعتمادات امانة سر الدول بعض الزيادة خصوصاً في النفقات الادارية وقد ظهر للجنة ان هذه النفقات ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها حتى ان الحكومة تقدمت في هذه الدورة باعتمادات اضافية لتسديد امثال هذه النفقات خلال السنة الحالية.

لذلك صادقت اللجنة على اعتمادات امانة سر الدولة كما وردت.

العدلية

ان ميزانية العدلية هي ولا شك اقل الميزانيات تغييراً وتبدلاً لان ارقامها تكاد تنحصر في الرواتب، لذلك لا يرى مجلسكم تغييراً في بنودها وارقامها لا سيما بعد ان اصبح للمساعدين القضائيين ملاك خاص واصبح ترقيهم تابعاً لنظام الترقي المعمول به في دوائر العدلية.

المالية

يسر اللجنة المالية ان تشير - عند عرض اعتمادات مصلحة المالية على مجلسكم الموقر - الى نزول الحكومة على رغبة المجلس التي ابداهها في العام الماضي والمتعلقة بالغاء اعتمادات الوظائف التي لا يشغلها موظفون معينون فقد جاءت موازنة عام ١٩٣٧ خلواً من هذه الاعتمادات كما يظهر لحضراتكم من مراجعة ارقام الموازنة.

وقد رأت الحكومة ان تعين موظفين لصندوق قصر العدلية تنفيذاً للمرسوم القاضي باصلاح جباية الرسوم القضائية، اذ لا يخفى ان هذا المرسوم قد نص على الاستعاضة عن ورق البول بالدفع رأساً الى الصندوق، ولهذا السبب رأت الحكومة ان تعين هذين الموظفين للقيام بتنفيذ طريق الجباية الجديدة على ان الحكومة لم تلجأ الى اخذ موظفين جدد من خارج ملاك الموظفين بل نقلت اثنين من موظفي المالية الى صندوق العدلية.

ان الاعتمادات المخصصة لاعمال المساحة المدرجة في مشروع موازنة عام ١٩٣٧ هي ذاتها التي اقرها المجلس في العام الماضي.

وفيما عدا هذه الملاحظات فان بقية بنود موازنة المالية تنطبق على الارقام المدونة في موازنة عام ١٩٣٦

لذلك فان اللجنة المالية اقترتها كما وردت وهي تطلب من المجلس الموقر ان يوافقها على ذلك.

الرئيس: هذه هي تقارير لجنة المالية على القسم الاول من مشروع الموازنة. ونبدأ الآن بدرس الموازنة باباً باباً.

الشيخ ابراهيم المنذر: في بعض الاسئلة وردت في التقرير.

الرئيس: ستجيب عليها الحكومة.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - ان مشروع موازنة سنة ١٩٣٧ يحتوي على زيادات كثيرة وهي زيادات رواتب عمال الدولة التي قضت بها الحالة المالية الحاضرة، فقد بلغت هذه الزيادة في موازنة سنة ١٩٣٧ نحواً من ٥٠٠ الف ليرة وكسور بالنسبة لموازنة سنة ١٩٣٦ والفت نظر المجلس الى ان الزيادة كانت اكثر مما ذكرت فقد استغنت الحكومة عن حسم اثنين في المئة الموضوعه على رواتب الموظفين، وانزلت التقاعد من ١٠ الى ٧ بالمئة، فقد بلغ النقص ٧٠٠ الف ليرة على موازنة تبلغ اربعة ملايين ونصف مليون ليرة نحو ١٥ في المئة وهي نسبة كبيرة، وبصورة اجمالية اقول انه مع الاحتفاظ بتوزيع هذه الزيادة على مختلف الموازنات فقد حاولت الحكومة سد قسم من النقص بالزيادة الواقعة في رسوم البنزين والمسكرات والطوايع والملح والتبغ والبرق والبريد. وقد طرأ على الحكومة زيادات اقتضتها بعض الاصلاحات الضرورية التي لم تر الحكومة بداً منها بالرغم من حالتها المالية وسأتلو على حضراتكم بعضاً منها.

قررت الحكومة في مديرية الاشغال العامة فتح اعتماد قدره خمسة الاف ليرة لاصلاح مباني الدولة خصوصاً المدارس التي تستوجب الاصلاح كما انها قررت انشاء اماكن لحفظ سندات التملك نظراً للمسؤولية الملقاة على عاتقها وستبدأ في انشاء محل لحفظ السجل العقاري في زحلة، ثم تنشيء بعده محلاً اخر في صيدا وفي طرابلس وهكذا في كل لبنان، وقد دوت في موازنة سنة ١٩٣٧ مبلغ عشرين الف ليرة لهذا الغرض ولانشاء قرا قولين جديدين الواحد في بيت شاما بين زحلة وبعليك والثاني على الطريق بين صيدا والناقورة.

وكانت الحكومة باشرت اصلاح مرفأ صور وعندما هبت العاصفة في شهر شباط الماضي رأت الحكومة فائدة الاعمال التي قامت بها في مرفأ صور وثبت لها نفعها خصوصاً بعد ان رأت الاضرار التي سببتها هذه العاصفة في مرفأ صيد فقررت الحكومة في السنة القادمة تخصيص خمسة الاف ليرة لاتمام اصلاح مرفأ صور وعشرة الاف ليرة لاصلاح مرفأ صيدا.

اما في موازنة المعارف فالحكومة التي تأمل ان تنهي السنة القادمة حفريات جبيل دونت في موازنتها مبلغ ١٦ الف ليرة للحفريات التي ستقوم بها في صيدا نظراً لاهمية هذه الحفريات، ودونت خمسة الاف ليرة لاعمال الاصلاح في هيكل قلعة بعلبك ولاصلاح بناء تاريخي اخر في (عين عرش) في راشيا.

وضعت في الموازنة ٧ الاف ليرة لتنمية وتوسيع حركة تبخير الليمون ووضعت اعتماداً جديداً لانشاء بساتين للاشجار المثمرة في اماكن مختلفة، وستتفق الحكومة مع اصحاب البساتين في البلاد لنقل اشجار هذه البساتين الى المناطق المختلفة.

اما الجهود التي بذلتها الحكومة فاهمها في مصلحة الصحة والاسعاف العام، وساذكر الزيادات التي ادخلت على هذه الموازنة، فقد زيد عدد الاسرة المجانية في مستشفى بحنس عشرة اسرة. وزيد عدد الاسرة في مستشفى المعتوهين عشرة ايضاً. وخمسة اسرة في المستشفى الاسلامي وخمسة في مستشفى المشاريع الخيرية الاسلامية واخذنا كذلك عدة اسرة في مستشفى البرص في دوما (سوريا)، وستعيد في السنة القادمة دار البنات التائبات وهي مؤسسة خيرية وكذلك دار الرضاة التي تأخرت لنضوب مواردها المالية فقررت الحكومة مساعدتها بالفي ليرة، ووضعت اعانة لتمرير اولاد اليتامي الموجودين في الملاجيء من ١٣ الى ١٥ سنة. واحداث ١٥ سريراً مجاناً في مستشفى طرابلس ودونت اعتماداً جديداً قدره ٢٧ الف ليرة حيث يبلغ المجموع ٣٨٥٠٠ ليرة لمكافحة الملاريا وتخفيف المستنقعات في المناطق التي تحتاج لهذه مكافحة.

فهذه الاعتمادات الجديدة مضمومة الى القديمة الى انقاص ضريبة الاراضي الموحدة اوجد العجز الذي اشار اليه المقرر وقدره ٣٥١ الف ليرة.

ولو راجعنا الجدول (ب) لوجدنا ان الاعتماد المفتوح في الباب الثالث عشر (احتياطي لنفقات غير ملحوظة) قد زيد من ١٦ الى ٥٧ الف ليرة بزيادة ٤١ الف ليرة وذلك لاجاد المال اللازم حين حدوث مفاجات غير منتظرة وقد تحدث بسبب سقوط النقد او غيره، ويبلغ النقص الحقيقي اذن ٣٠٠ الف ليرة.

ولكن لاحظ المجلس والمقرر لفت نظره الى ان الاعتماد المدون في حصتنا من اموال المصالح المشتركة ترك مفتوحاً خالياً من كل رقم للسنة القادمة. وسبب هذا العمل هو ان الحكومة مقدمة

على تصفية حساب المصالح المشتركة والى استلامه فليس من الممكن قبل المباشرة بمخابرات تهمنا وتهم سوانا ايضاً من الدول الواقعة تحت الانتداب ان يدون شيء في هذا الباب او ان يذكر رقم لان المبلغ الذي يعود لنا مجهول، فرأت الحكومة ان تترك الباب خلوا من كل رقم. ويمكن القول ان المال الذي تحصل عليه الحكومة يسد العجز الحاصل في الموازنة فهي تأمل من المجلس ان يوافقها على تصديق الموازنة كما وردت.

الشيخ ابراهيم المنذر: احمد الله الذي الهمني على سؤال الحكومة لانها اتتنا ببيان جديد للاستعدادات التي عزمنا على القيام بها وكلها حسنة. الا ان العبارة الاخيرة اضعفت امالنا بما سنناله من حصتنا في اموال المصالح المشتركة. فمتى ننال منها مليوني ليرة نقدر ان نقوم بها بالاصلاحات التي تحققها في البلاد عدا تخفيض الضرائب.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - ليسمح لي الشيخ ان اقول له انني لم اتعود ان اعد المال قبل ان يصل ليدي. امالي كبيرة جدا من جهة هذه التصفية. لا يسعني الاعتماد على شيء قبل ان اقبض.

الاستاذ زكور: هل يجوز ان يصدق المجلس على الموازنة بدون ان تكون توازنت؟

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - توجد موازنات دول كبرى بعجز.

الاستاذ زكور: عندما تكون موازنات دول كبرى بعجز بأي وزير المالية ويشير اليه والى كيفية سده. يجب ان تقول لنا الحكومة من اين تسده ولا تقدر ان تسده الا من اموال المصالح المشتركة.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - ارجو النائب ان لا يصبر على تصريح من الحكومة لان الحكومة قادمة على تصفية ثم ان المصالح المشتركة ليست بيد الحكومة الان.

الاستاذ زكور: هل تنوي الحكومة ان تأخذ هذا العجز من اموال المصالح المشتركة ام لا؟

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - طبعا هذا العجز واكثر منه.

الاستاذ بترو طراد: هذه كلمة للحكومة بل للنواب وواجباتهم. اننا لاول مرة نتعاطى امرا لا يمكن ان نعتمد على انفسنا فيه، يوجد مبدا عمومي يقول على قدر بساطك مد رجلك. لا يجوز ان تكون الموازنة الا متساوية، هذا صحيح وقد قال مدير المالية. لا اقدر ان اعد المال الا اذا كان بيدي. لا نقدر ان نعتمد قانونا بموازنة فيها عجز. في مشروع الموازنة تبلغ النفقات ٤ ملايين و٨٠٠ الف ليرة والايادات ٤ ملايين ونصف. نحن في عهد جديد استلمنا فيه امورنا بيدنا، علينا واجبات وعلينا عسكرية لواء (بريكاد) بدنا نألفها. مين يدري شو بتكلفنا. لا يجوز ان تنقلب من وصاية الى دولة ولا يكون عندنا ايرادات مشتركة نقدر ان نتصرف بها، عمل الحكومة بهذه الصورة غير حكيم.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - ليسمح لي ان اذكره بأن الحرب بالنظارات هينة. نحن في حالة اطرحها بكل بساطة على المجلس. لو كانت الحكومة لم تأت عملاً حكيماً لكان في امكانها ان تدون ١٥٠ الف ليرة وتأتي وتقول العجز هو ١٥٠ الف ليرة فقط. الحكومة عليها واجبات وزادت عليها واجبات جديدة تكلفها ١٨٠ الف ليرة. كان في امكانها ان تؤجلها ولكنها رأت انه يمكنها ان تعتمد بالاقبل على ١٥٠ الف ليرة. فلم تر ان تتركها للعام المقبل. قد لا تتحقق كل الامال ولكن قد يصح بعضها.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: عندما يناقش نائب نائباً لا يستعمل الفاظاً جارحة، يتكلمون بهذا الفاظ كأنما الحكومة عدوة للنواب.

الاستاذ طراد: لم اسمع ما قاله حضرة الدكتور؟

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: اريد ان تسمع؟ اقول بان القول عن الحكومة بانها اتبعت سياسة غير حكيمة قول جارح كأنما الحكومة عدوة. اعتقد انه يجب عندما تخاطب الحكومة تخاطب بالفاظ لائقة. بخصوص كلام المير جميل قال ان المال الذي سنأخذه من اموال المصالح المشتركة اقله سيكون من ١٥٠ الى ٢٠٠ الف ليرة ولكني لا اقدر ان اتعهد بمبلغ معين.

الاستاذ زكور: لا يجوز ان نصادق على موازنة فيها عجز قبل ان نعرف المورد الصحيح الذي سيسد منه هذا العجز.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: اقول ان المصدر الذي سنأخذ منه هذه الاموال هو المصالح المشتركة واقل ما يمكننا اخذه هو ٢٠٠ الف ليرة.

الاستاذ طراد: يتعجب كيف يكون للنائب حق الانتقاد. واذا انتقد يعتبره ويقول عنه صديقي امين سر الدولة بانه كلام جارح.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: اقول ان كلمة «غير حكيمة» هي كلام جارح.

الاستاذ طراد: يجب ان نفهم من بعضنا لاننا اصدقاء، لا يجب ان نفكر ان بيننا حزازات.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: اعتبر هذا البيان كانه سحب كلامه.

الاستاذ طراد: كلا، لم اسحب كلامي ولكني لا اقول مطلقاً ان هناك جرح عواطف. المجلس يحق له ان ينتقد المحل الذي يرى فيه موضع انتقاد. نحن هنا للمراقبة والحكومة للحكم. لذلك اقرر باني كنت افضل بان لا تكون هناك زيادة في المصروفات وافضل بان تكون الموازنة متوازنة.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: علائق الحكومة بالف خبر مع المجلس. عندما نرد على نائب نرد عليه بادب، لو قلت للاستاذ طراد ان كلامك غير رشيد او غير حكيم ماذا كان يقول؟ فاذلاً لا يحق له ان يستاء بل الحكومة يحق لها ان تستاء.

الشيخ بشاره الخوري: الاعتماد هو تقدير ولا يعني انه تعهد من الحكومة. الا يمكن ان نسد فراغ هذا البياض بمبلغ يؤخذ من حصتنا في اموال المصالح المشتركة لنسد هذا العجز ولا نكون قد اخرجنا مركز الحكومة، لاننا لا نعلم متى تأتي هذه التصفية ولا كيف تأتي.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: لو اكتفى الاستاذ طراد بان قال ان الموازنة تكون على هذا الشكل مثلاً لما كان من الممكن ان نعترض، عندما ناتي على اي بند هل هذا البند مقرر له الف ليرة لقلنا له اذا كان يمكن ان يزيد او ينقص، وان لم يكن ذا اسس، لانه لا يعقل ان لا يأتينا من حصتنا في اموال المصالح المشتركة شيء على الاطلاق. هذا ما جعل المير جميل يكتفي ببيان المعلومات التي عنده.

الامير جميل شهاب: مدير المالية - مسألة الاعتمادات تقديرية كما قال حضرة الدكتور والشيخ بشاره. نحن نامل اخذ حصتنا من اموال المصالح المشتركة. كان سهل علينا ان ندون ٣٥٠ الف ليرة ولكن تدوين هذا الرقم وحده لا يقدمنا ولا يؤخرنا في الامور الحسابية. ولكن لا نريد ان يكون التدوين حبر على ورق فقط، الافضل ان تأتي الموازنة هكذا من ان تأتي على شكل آخر غير صحيح.

الشيخ ابراهيم المنذر: ارى الحكومة على صواب رأيها في ما يتعلق بهذا الرقم، هذا الفراغ ليس لعدم وجود شيء فالحكومة لو وضعت ١٥٠ الف ليرة او ٣٠٠ الف ليرة لقامت القيامة عليها. ولقلنا لها كيف تضعين ١٥٠ الف ليرة ونحن قادرين نأخذ مليون ومليونين ونصف، لهذا السبب تركت الامر على فراغ لذلك يمكن بعد شهر ونصف او شهرين تأتينا ببيان بهذا الخصوص.

الياس بك السكاف: في اجتماع لجنة المالية صرح حضرة مدير المالية بان لشركة السكة الحديدية عجز في موازنة المصالح المشتركة.

الامير جميل شهاب: مدير المالية - عجز سكة الحديد باب من ابواب المصالح المشتركة.

الاستاذ زكور: ابواب البحث متعددة. كنت احب ان تعمل في تسديد العجز، او ان آخذ من الحكومة كلاماً كتعهد. اذا كانت الحكومة لم تتمكن من اخذ المبلغ من المصالح المشتركة هل تعتمد الى توقيف الاشغال النافعة في البلاد.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: هذا امر الرجوع فيه للمجلس.

الاستاذ زكور: اضطرت الحكومة ان توقف هذه الاشغال في الماضي ولم ترجع فيها للمجلس.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: هذا شيء ثاني.

الاستاذ زكور: اذا رأت الحكومة ان تقدم او تؤخر هذه الاشغال لاسباب لم تر الحكومة مخرجاً منها فالحكومة ستقف في نفس الموقف الذي وقفته في السنة الماضية ويكون العجز اذن مش ٢٠٠ الف ليرة بل ٤٠٠ الف ليرة وعندما يكون ذلك هل ترجع الحكومة للمجلس؟

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: كلام النائب في محله، اذا اراد ان يأخذ تعهداً ليتركني الى لغد فآتيه به. الاستاذ طراد: المسألة حسابية تتعلق بالارقام وحالة الايرادات. بناء عليه اؤيد الاقتراح الذي قدمه بشاره بك وهو ان يدون بمبلغ في الموازنة ولو بصورة صورية فيقال يؤخذ من حصتنا في اموال المصالح المشتركة، هذه الطريقة هي احسن حل.

الشيخ بشاره الخوري: الحكومة ارادت الصراحة. هل المبلغ حاصل في جيبتنا، ما عاد في مانع من ان تأتي به الحكومة ونحن اخذنا علماً بصراحتها.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: حضرة مدير المالية لا يرى مانعاً من اعطاء هذا القول.

الشيخ بشاره الخوري: اخذنا علماً بصراحتكم.

الرئيس: انتهينا من المناقشة العامة ونبدأ الان بالمناقشة في الموازنة بنداً بنداً مبتدئين بالباب الاول موازنة رئاسة الجمهورية.

ان الملاحظة الوحيدة التي ابدت على هذا الباب هو ضرورة انشاء قصر لرئاسة الجمهورية.

الاستاذ زكور: كان حضرة مدير المالية صرح بشيء من هذا الخصوص، فاطلب من الحكومة ان تبدي رأيها في هذا الموضوع.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - حضرة الرئيس - بالوقت الحاضر راجعت الحكومة بهذا الخصوص ولكنها لم تتخذ قراراً به. الامر المهم هو ان يكون للرئاسة قصر مستوفي الشروط، الحكومة مستعدة وستدرس المشروع بالاقرب الاعمى وتتقدم بمشروع اضافي بهذا الخصوص.

الاستاذ زكور: في هل السنة.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - نعم وبحطلك مقابلها ٥٠ الف ليرة من اموال المصالح المشتركة.

الرئيس: الباب الاول - رئاسة الجمهورية.

الفصل الوحيد - رئاسة الجمهورية.

البند الاول - مخصصات رئاسة الجمهورية وقد وردت خطأ (موظفو ديوان الرئاسة) ١٦٢٢٨ ليرة

منها ١٢٢٨ بصفة تعويض خاص بسبب سقوط الفرنك.

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

الشيخ ابراهيم المنذر: حاجب بقيمة ٤٠ ليرة بالشهر.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - يوجد حاجب قديم له هذا المعاش.

الرئيس: ما دام الراتب شخصي فترى هذا الفرق في الجميع.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: اقترح على مدير المالية ان ينتبه لهذا الامر.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - لامين السر - يا حضرة امين السر هذه مسألة كادرو.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: ليش كاتب بياخذ ٤٠ ومنصب يأخذ ٤٥؟

الشيخ ابراهيم المنذر: لا يجوز للحاجب ان يتجاوز راتبه الثلاثين.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - الحاجب القديم مثل الكاتب الحاجب يتدي ب ١٥ ليرة وينتهي باربعين

الحاجب في اخر دور ترقية بيزيد عن الكاتب في اول دخوله.

الاستاذ زكور: النائب مع مركزه ياخذ اقل من الكاتب.

الرئيس: صدق المجلس البند الاول. البند الثاني - موظفو ديوان الرئاسة (وقد ورد خطأ لوازم ونفقات

ادارية) ١٧٤٢ ليرة.

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس الرقم. الخ . . .

الياس بك السكاف: يقولو انو تعين اثنين في قصر العدلية - ما راح حدن بعد - بيكون واحد بدو يقيد استدعا

بيقعدوا ساعتين ليقيدوا. رحت مرة، شفت واحد وحدو، لما سألت عن تعيين التين - قالوا

سمعنا فيهم - الامل تهتم الحكومة بالامر.

البند الحادي عشر - نفقات قضائية ١٣ الف ليرة

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق البند.

الاستاذ شمعون: اريد ان اعرف كيف تصرف هذه النفقات.

الشيخ سامي الخوري - مدير العدلية: نفقات شهود وغيرهم.

البند الثاني عشر - تعويضات اللجنة الاستشارية للاشتراع ٢٣٥٢ ليرة

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق البند.

وقد بلغ مجموع الفصل الثاني ٤٤٩٢٦٨ ليرة.

الياس بك السكاف: مسألة الرسوم لازم يجونا بقانون معدل.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - في قانون راح تتقدم للمجلس.

الرئيس: الفصل الثالث - المحاكم الشرعية.

قبل المشروع بالمناقشة بهذا الفصل الفت النظر الى التفاوت الواقع بين مرتبات القضاة السنيين

والشيعيين راجيا وضع نظام معين لهذا الغرض.

الشيخ سامي الخوري - مدير العدلية: وضع مشروع ولا يزال تحت الدرس.

الرئيس: الفصل الثالث - المحاكم الشرعية - البند الاول.

موظفو المحاكم الشرعية. وفيه اربع فقرات:

الاولى محكمة التمييز الشرعية السنية ٨٨٣٢ ليرة

الثانية محكمة التمييز الشرعية الجعفرية ٥٤٩٠ ليرة

الثالثة المحاكم الشرعية ٢٦٣٤٠ ليرة

الرابعة تعويض خاص ٤٢٠٥ ليرة

المجموع ٤٤٨٦٧ ليرة

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند.

وقد امتنع عن التصويت حضرات النواب نجيب بك عسيران و ابراهيم بك حيدر وصبري بك حماده لسبب

التفاوت بين هذه المرتبات.

الاستاذ زكور: بعد التصويت - نحن نوافقهم.

الاستاذ خباز: ابراهيم بك حيدر يريد الفات نظر النواب للطائفة الشيعية.

الاستاذ زكور: عندما يمتنع عن التصويت ويبدى رأيه.

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: حسن، وان يكن وقع التصويت القانوني، ليعلم النواب الشيعيون اني

سأحدثهم بهذا الموضوع ونتفاهم.

الرئيس: البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية ٢٥٠٠ ليرة.

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند. ألخ ...

الشيخ ابراهيم المنذر: سؤال لحضرة مدير العدلية - اذا حبس المديون هل يموت الدين؟

سامي بك الخوري - مدير العدلية: اي دين؟

الشيخ ابراهيم المنذر: الذي حبس لاجله.

سامي بك الخوري - مدير العدلية: لا. الحبس ليس الا معاملة اجبارية لاجبار المديون على الدفع

الشيخ ابراهيم المنذر: اطلب تسجيل هذا التصريح. اذا حبس المديون يبقى الدين على حاله

وقد رفعت الجلسة في نحو الساعة السادسة والنصف مساء

رئيس مجلس النواب

خالد شهاب

امين السر المنتخب

حكمت جنبلاط

السكرتير المعين

ابراهيم سليم نجار

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين

في ٧ كانون الاول سنة ١٩٣٦

فهرست

افتتاح الجلسة

- ١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاوراق الواردة للرئاسة.
- ٣ - المناقشة في مشروع القانون الوارد بالمرسوم ١٢٢٠ والمتعلق بتعديل المادة ٧٤٧ من اصول المحاكمات الحقوقية - اعطاء المديون في الرهونات مهلة للدفع.
- ٤ - متابعة المناقشة في مشروع قانون الموازنة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد العادي الثاني في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين في ٧ كانون الاول سنة ١٩٣٦ برئاسة حضرة الامير خالد شهاب وعضوية كل من اميني السر حكمت بك جنبلاط والاستاذ حميد بك فرنجية وحضور جميع النواب ما خلا حضرات النواب خير الدين بك الاحدب والامير مجيد ارسلان وبهيج بك الفضل ونقولا بك غصن.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات الدكتور ايوب تابت امين سر الدولة والامير جميل شهاب مدير المالية وصبحي بك ابو النصر مدير الداخلية وصبحي بك حيدر مدير المعارف العامة والفنون الجميلة وسامي بك الخوري مدير العدلية

افتتاح الجلسة وتلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: فتحت الجلسة ولتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة (فتلاها السكرتير المعين).

الرئيس: هل لاحد ملاحظة؟

الشيخ بشارة الخوري: كنت طلبت في الجلسة الماضية ان تقيد حصتنا في الموازنة هكذا (من اصل حصتنا في اموال المصالح المشتركة).

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: قد قيدت هكذا.

محمد بك عبد الرزاق: لم اكن موجودا في الجلسة الماضية ولي سؤال من مديرية المالية اريد الجواب عليه. يوجد على طريق طرابلس بيروت بعض ملاحات وهذا الملح ينقل لغير مناطق، فاذا كان يترتب عليه بعض عقوبات فلماذا يعاقب من يكون لديه ملح ولا يعاقب من ينقل الملح.

الامير جميل شهاب: مدير المالية - هذا سؤال يتعلق بالواردات سأجيب عليه عند البحث بهذا الباب.

الرئيس: هل لاحد ملاحظة اخرى؟

(سكوت)

صدق المحضر

وننتقل الان الى الاوراق الواردة للرئاسة. تقدم لي سؤال من حضرة النائب امين بك المقدم سيتلى عليكم.

فتلاه السكرتير المعين وهذا نصه:

سيدي الرئيس والزملاء الكرام.

ان الشعب نسبته للحكومة هو بمثابة الطفل من امه ان اصابه شيء او تأخرت بارضاعه يبكي ويتنحب واحيانا يضايقها ومع هذا هي تحبه وتشفق عليه، فاهالي طرابلس ان تمردوا واقدموا على توضحيات دامية ومؤسفة ليست لمجرد تسلي او تشفي بل الالم واليأس هما اللذان دفعا بهم، وغير معقول ان ينتحر الانسان بلا سبب، فغفى الله عما مضى. والاسباب ستزول حتماً بقوة الله وحسن نية الحكومة التي اوليها كل ثقتي والعبرة بالاعمال لا بالاقوال وانتقل لسؤالي الاتي فهل تتفضل الحكومة باجابتي؟

سؤال

هل كان ايجاد قائممقامية مركز طرابلس العاصمة الثانية للجمهورية متصوراً من القديم من لدن الحكومة ام هي اختارته على اثر حوادث طرابلس الاخيرة. على كلا الحالين ما هي الفوائد والمحسنات المنتظرة من هذا الوضع سواء من الوجهة الاقتصادية والادارية والفلاحية وترقية الاحوال العمومية مما يطمئن المستقبل على هذا المشروع.

هذا هو سؤالي وازيد عليه ان الذي اؤمله من عدل الحكومة ان تجعل باكورة اعمالها وبرهانها فعلياً جديداً لتحقيق وعودها تخصيص اعتماد ولو طفيف لاصلاح طرق القرى الملحقة بنفس مركز طرابلس. لان القرى المذكورة يمكن ان تكون منتزهاً ومصيفاً لطرابلس كما عرضت ذلك في الجلسة الماضية.

نعم قد خصص مبلغ ١٥ الف ليرة لطريق الضنية ولكن هذا المبلغ قد خصص منذ سنين ويصبيه التأجيل كل سنة لاسباب مختلفة واهية.

لذلك الح برجائي من الحكومة الاهتمام بعدم تأجيل اعتماد لا يقل عن العشرة آلاف ليرة لاصلاح طرق هذه المنطقة المحرومة منذ القديم من المنفعة العامة، وسيكون هذا هدية السنة الجديدة سيتلوها هدايا في السنين الالية تعويضاً لما فات.

فالمشروع سيطرح الان على المجلس للتصديق. فارجو الجواب على سؤالي باسرع ما يمكن.

نائب طرابلس

الامضاء: امين المقدم

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: يمكنني ان اجيب على الشق الاول، الحوادث الاخيرة لا تجبر الحكومة على الاصلاح.

امين بك المقدم: اطلب سرعة الجواب على باقي الاسئلة.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: اسرع من هيك ما في، جاوبت على الشق الاول من السؤال.

الرئيس: العادة ان ترسل الاسئلة وتعطى مدة للجواب عليها وقد اجاب حضرة امين سر الدولة فوراً، وستأتينا الاجوبة على الاسئلة الباقية.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: فهمت ما يريد ان يسأل عنه حضرته. يريد ان يسأل عن الامور النافعة غداً اجتمع بمدير النافعة واجيبه عليها.

الرئيس: لدي سؤال لحضرة الشيخ فريد الخازن بخصوص تفريغ المراكب الشراعية في مرفأ جونية سيتلى عليكم.

فتلاه السكرتير المعين وهذا نصه:

حضرة رئيس مجلس النواب الافخم.

ارجوكم بان تتكرموا بارسال السؤال الاتي للحكومة طالباً الجواب عليه.

سؤال

بلغني بانه صدر الامر لمأمور ميناء جونية بان يمنع اصحاب المراكب الشراعية من تفريغ مشحونها فيها. ولما

كان هذا المنع جائراً ومضراً بمصلحة جونه وملحقاتها والسواحل اللبنانية وغير مبني على قانون اسأل الحكومة عما اذا كان عندها علم بهذا المنع والى اي قانون استندت لطلبه.

وتفضلوا بقبول اصدق عواطف الاحترام

بيروت في ٧ كانون الاول سنة ١٩٣٦

نائب جبل لبنان

الامضاء: فريد الخازن

الرئيس: يحال للحكومة للجواب عليه. بقي عندما من الجلسة الماضية مشروع قانون انشاء قائممقامية طرابلس، وسيتم عليكم المرسوم والاسباب الموجبة وتقرير اللجنة عليه. فتلاها السكرتير المعين وهذا نصها:

مرسوم رقم ١١٧٤

المتعلق بتعديل المادة الرابعة من المرسوم الاشتراعي

رقم ٥ الصادر في ٣ شباط ١٩٣٠

مشروع قانون

مادة وحيدة - عدت المادة الرابعة من المرسوم الاشتراعي رقم ٥ الصادر في ٣ شباط ١٩٣٠ كما يلي:
المادة الرابعة - يتأسس كل محافظة موظف كبير يدعى (محافظ) اما القضاء فيديره (قائمقام) ويقوم المحافظ بوظيفة القائمقام في القضاء الملحق بمركز المحافظة اما قضاء طرابلس فيعهد بادارته الى قائممقام.

الاسباب الموجبة

ان مدينة طرابلس والمينا قد اصبحت نسبة لاتساعها واهميتها بحاجة لان يخصص لها موظف خاص يقوم مقام محافظ الشمال في ادارة مصالحها العامة. لذلك فقد رأت الحكومة ان تعرض على مجلسكم الموقر مشروع القانون المربوط الذي يعدل المادة الرابعة من المرسوم الاشتراعي رقم ٥ الصادر في ٣ شباط سنة ١٩٣٠ لتتمكن من انشاء مركز قائممقام لقضاء طرابلس.

تقرير اللجنة

اجتمعت لجنة الادارة والعدلية ونظرت في مشروع القانون المحال اليها بالمرسوم رقم ١١٧٤ المتعلق بانشاء

وظيفة قائم مقام لقضاء طرابلس والاسكلة يقوم مقام المحافظ بادارة مصالحهما. وبعد البحث ومطالعة الاسباب الداعية الى ذلك اقرت المشروع المشار اليه وهي ترجو من مجلسكم المحترم الموافقة عليه.

في ٦ كانون الاول ١٩٣٦

مقرر اللجنة

الامضاء: كميل شمعون

الرئيس: هذا القانون يقضي باحداث قائممقامية في طرابلس فهل يريد احد الكلام؟

محمد بك عبد الرزاق: اطلب الكلام

الرئيس: الكلام لمحمد بك عبد الرزاق

محمد بك عبد الرزاق: ورد في مشروع الحكومة البيان الكافي عن اسباب التعيين، فانا اشكر الحكومة على اصلاح الخطأ الواقع، ان وجود قائم مقام في طرابلس يساعد على الاهتمام بها اهتماماً كافياً، خصوصاً توسيع صلاحية البلدية، فانا اشكر الحكومة والفت نظرهما الى هذه المسألة. ولكني سمعت ان مركز المحافظة سينقل من البلدة الى الاسكلة فهل لهذا الخبر نصيب من الصحة؟

صباحي بك ابو النصر - مدير الداخلية: لا صحة لذلك.

الرئيس: المشروع موضوع للتصويت.

وبعد ان نودي على النواب فردا فردا

امين بك المقدم: اترك تصريحى الى ان تحيب الحكومة على سؤالى.

الرئيس: صدق المجلس المشروع

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: لا نريد ان يظن انه لم يجاب على سؤاله. سأل حضرته ثلاث اسئلة، السؤال الاول هل كان في عزم الحكومة انشاء قائممقامية طرابلس قبل الحوادث الاخيرة. فاجابت الحكومة انه كان في نيته هذا العمل قبل الحوادث والسؤال الثاني ما هي الفوائد التي تنتظر من هذا الاصلاح. اما الفوائد فقد بيتهها الحكومة في فذلكتها. اما السؤال الثالث فهو اذا كان بإمكان الحكومة ان تخصص خمسة الاف ليرة لانشاء بعض طرق لا اقدر ان اجيب عليه قبل ان اسأل مدير الاشغال العامة. وساهتم به، وبهذا القدر اكون قد اجبت عليه.

امين بك المقدم: اشكر الحكومة وانتظر التفاصيل.

الرئيس: انتهينا الان من المناقشة في تعديل المادة ٧٤٧ ونعود الى متابعة درس الموازنة مبتدئين بموازنة الداخلية.

الاستاذ خباز: اذا سمحت بخمس دقائق استراحة .

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: نبدأ بموازنة الداخلية ثم تعطي خمس دقائق استراحة .

الدكتور محمد امين قزوعون: اطلب جعل المناقشة في رمضان ليلاً .

الرئيس: نشرع الان بمناقشة موازنة الداخلية .

الباب الخامس - مصلحة الداخلية

الفصل الاول - الدوائر الادارية

البند الاول - موظفو الادارة المركزية يتألف هذا البند من ثلاث فقرات:

الفقرة الاولى الغرفة ٩١٨٠ ليرة

الثانية دائرة النفوس ٤٢٠٠ ليرة

الثالثة تعويض خاص ١٢٧٤ ليرة

مجموع البند ١٤٠٥٤ ليرة

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند الاول. أَلخ . . .

الشيخ فريد الخازن: في بعض المساجين فقرا عمل ينقلوهم من محلات بعيدة على رجلهم .

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: لا تقبل هذا الشيء ابداً (لمدير الداخلية) غداً بتعطيهم امر ما بيعملوها، ما منقبل ابداً هل الشيء .

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند. أَلخ . . .

الاستاذ حميد فرنجه: الفت نظر الحكومة بمناسبة هذا البحث الى حالة سجن طرابلس السيئة، فقد اصبح في حالة

مزرية لا يمكن للبشر ان يعيش فيه . وسراي طرابلس صغيرة حتى ان الحكومة تستأجر خارجها

محلات للمكاتب الادارية لذلك اقترح على الحكومة ان تستأجر سجنأ آخر في طرابلس وان

تستعمل السجن الحالي لمصالح اخرى .

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: كله مضبوط والدرس معمول . هذه السنة تعوقنا بسبب المال فقط .

الرئيس: الفصل الثالث - الدرك .

البند الاول - وهو يتألف من ثلاث فقرات :

الفقرة الاولى - قوات الفيلق ٥١٦١٢٦ ليرة

الاستاذ زكور: يجب ان يقال قوات الآلاي .

صبري بك حماده: بمناسبة هذا البحث الفت نظر الحكومة الى حقوق الشيعة في هذه المصلحة . فقد بلغني ان في نية الحكومة ان تزيد قوة الدرك اربعة ضباط . ولما كان الشيعة مغدورين في هذا السلك الفت نظر الحكومة الى حقوقهم وانصافهم فيه ، واليوم وجدت محلات شاغرة . لكل هل الاسباب الفت نظر الحكومة لهذا الامر .

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: الحكومة تريد العدل والمساواة بين كل ابناء الطوائف بصرف النظر عن الطائفية وستلقت الحكومة انظار رجال الدرك الى هذه النقطة .

صبري بك حماده: نشكر معالي امين السر لانه برهن في كل موافقه على اعطاء حقوق هذه الطائفة .

الرئيس: تستبدل كلمة الفيلق بالآلاي . مجموع هذه الفقرة الاولى ٥١٦١٢٦ ليرة .

الفقرة الثانية - القوات الافرنسية

الاستاذ زكور: اعتقد لو وضع مكان القوات الافرنسية (البعثة) الافرنسية يكون اوفق .

الرئيس: هل لاحد اعتراض على هذه الملاحظة؟ تستبدل القوات الافرنسية بكلمة (البعثة) الافرنسية ٢١٥١٠ ليرات .

الفقرة الثالثة - تعويض خاص ٦٣٧٢٢ ليرة

ومجموع البند الاول ٦٠١٣٥٨ ليرة

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند. ألخ . . .

الاستاذ حميد فونجيه: لا يجب ان تترك فرصة الا ونبدي فيها بناءا للضباط ولافراد الدرك بما فيه البعثة الافرنسية ايضاً خصوصاً لانهم كانوا مثالا للتجرد والتضحية والاخلاص اثناء الحوادث الاخيرة ولا نقدر الا ان نبدي هذا الشكر لبعض الدوائر التي هي بنت عم الجندرمه ، واطلب الى المجلس التصديق على اقتراحي .

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: اذا كان لا بد من تهنة الذين حافظوا على الامن فبصفتي امين سر الدولة

اوافق على اشراك الشرطة بهذه التهيئة. على رغم الاشاعات التي اشيعت، فبعد الفحص الكلي اقول ان هذه الاشاعات كانت في غير محلها. نعم ان بعض انفار البوليس لم يقوموا بواجبهم، ولكن اطلب من المجلس ان لا يجعل تمييزا بين قوات الامن العام. واذا حصل بعض الخطأ فلانه لا يقدر ٨٠ - ٩٠ شخص ان يقفوا في وجه الوف. الشرطة كانت موزعة في جملة اماكن، ومهما شاع من الاخبار فهي في غير محلها. فنحن الحكومة لا نقدر ان نميز بين الشرطة والدرك.

الاستاذ شمعون: اشاطر حضرة امين السر رأيه، وانا لا اضع فرقاً بين الشرطة والدرك ولكني اطلب ان يجعل نظام للبوليس كنظام الجندرية. والشيء الذي عرض البوليس للوم هو النظام الذي لم يجعل البوليس تحت الطاعة.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: اسلم مع النائب بان اصلاح البوليس ضروري، وضروري جدا، ولم تساعد الظروف لاجرائه، ففي هذه المدة الاخيرة لم يعط البوليس يوم راحة.

محمد بك عبد الرزاق: اشاطر حضرة امين سر الدولة الرأي بعدم التفريق بين قوات المحافظة على الامن. ولكني اسأل عما حدث بمشروع اصلاح البوليس.

الاستاذ حميد فرنجه: اوافق على تصريحات حضرة امين سر الدولة فهو لا بد من ان يكون اعرف مني ومع ذلك ارجو الحكومة ان تشكر الجندرية والشرطة والجيش الفرنسي باسم الحكومة والمجلس على ما اظهرته من التضحية في اثناء الحوادث الاخيرة.

الرئيس: لقد اصبح مجموع الفصل الثالث ٦٩٩٤٢٤ ليرة.

الفصل الرابع - الشرطة

البند الاول - موظفو الشرطة ٢٣١٣٦٩ ليرة

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق البند. أ. الخ . . .

محمد بك عبد الرزاق: شايف في هل بيان تعويض لمحامي الحكومة، واعرف انه يتقاضى راتباً.

صبيحي بك ابو النصر - مدير الداخلية: هيدا معلم مدرسة

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده.

(اكثرية)

صدق المجلس البند. أ. الخ . . .

الرئيس: انتهينا الان من النظر في موازنة الداخلية والتصديق عليها وسنشرع في درس موازنة المعارف العامة والفنون الجميلة وقد اعد حضرة المدير بياناً عن هذه الموازنة سيتلى عليكم. وهذا نصه:

بيان حضرة صبحي بك سليمان حيدر

مدير المعارف العامة والفنون الجميلة عن مشروع موازنة مديريته عن سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

حضرات النواب الافاضل

ان مشروع الموازنة المعروض لمصادقة هيئتك الموقرة يكاد يكون مشروع موازنة سنة ١٩٣٦، اذا اخذنا بعين الاعتبار الصعوبات المالية في حالة الموازنة العامة فراينا ان نؤجل هذه المرة ايضاً تنفيذ المشروع المتعلق بزيادة عدد المدارس الرسمية وانشاء الابنية.

تعلمون ايها السادة ان الهدف الذي نرمي اليه هو القضاء على الامية في البلاد. فنحن مع اعتقادنا باهمية الثقافة العامة لا نرغب في زيادة الازمة التي يتخبط فيها الشباب المثقف ثقافة عالية وهو يلاقي الصعوبات جمّة لايجاد وسائل العمل الذي يتطلبه نشاطه وعلمه بل نريد ان نوجه انباء الشعب شطر الزراعة والصناعة الامر الذي له خطورته ليس في بلادنا فحسب بل في جميع انحاء العالم المتمدن.

وتدليلاً على خطورة هذا الامر الحيوي فاني اسرد على مسامعكم بعض احصاءات دقيقة مقتطفة من التقرير الذي ارسل الى جامعة الامم:

يبلغ عدد الاشخاص الذين هم في سن الدراسة في لبنان ١٧٠ الف شخص يتردد منهم على المدارس الابتدائية ١١٥ الف شخص. وتضم المدارس الرسمية وعددها ١٤٩ مدرسة ١٦٥٠٠ ولد بينهم ٤٠٠٠ ولد مسيحي و١٢٥٠٠ ولد مسلم.

ويقوم بمهمة التعليم الى جانب المدارس الرسمية عدد كبير من المعاهد الخاصة بالطوائف اللبنانية يؤمها جميعاً ٦٠ الف ولد بينهم ٤٣ الفاً من المسيحيين و١٧ الفاً من المسلمين كما ان في المعاهد الابتدائية الاجنبية ٣٧ الف ولد.

وقد نص التقرير المذكور المرفوع الى عصبة الامم على ان كل مئة ولد يتلقون دروسهم في المدارس الرسمية يقابلهم في المدارس الاهلية الخاصة ٣٦١ طالباً وفي المدارس الاجنبية ١٩٩ ولداً.

ولا يقل عدد الاولاد الذين يؤمون احدى المدارس عن ٥٠ الف ولد. فلا عجب والحالة هذه ان ترد على المديرية طلبات من جميع انحاء الجمهورية يلتمس الاهلون فيها فتح مدارس رسمية في قراهم.

وقد بلغ هذه السنة الاقبال على المدارس الرسمية حداً من الازدحام لم نشهده من قبل اضطرت معه الادارة لرفض الوف الطلاب. وقد اضطررنا، لقبول الطلاب في الصفوف العليا والتكميلية في بيروت، ان توزع المراكز على من نجح في مسابقات اقيمت خصيصاً لهذه الغاية.

اننا لم نقف مكتوفي الايدي امام هذه الصعوبات بل اتخذنا بعض التدابير الموقته منها قبول مبدأ تنظيم «نصف النهار» في بعض المدارس.

فترى هيئتكم الموقرة انه لا يمكن حل قضية التعليم الابتدائي الاجباري في لبنان الا بزيادة الاعتمادات المرصدة للتعليم زيادة محسوسة وعندها نتمكن من:

اولاً - من تحضير العدد الوافي من المعلمين وبالنتيجة من فتح مدارس جديدة يوازي عددها عدد المعلمين.

ثانياً - من انشاء ابنية للمدارس الرسمية تتوفر فيها الشروط الصحية والفنية.

ففرع تخريج المعلمين والمعلمات يمد مدارس الحكومة الرسمية باساتذة اكفاء تتوفر فيه جميع الشروط اللازمة من تحصيل عال وهيئة مسلكية وهو مع ذلك لا يكلف الخزينة سوى ٣٧٠٠ ليرة لبنانية سورية.

واما مشروع انشاء الابنية فلا يمكن العمل به الا عندما تسمح حالة الموازنة بذلك.

التعليم الصناعي

ان مدرسة الصنائع والفنون هي المؤسسة الصناعية الحكومية الوحيدة في لبنان. والاقبال على الانتساب اليها من جميع الاوساط دلالة على انها تتمتع بشهرة حسنة ولا عجب في ذلك ما دام المتخرجون منها يجدون بسهولة متسع للعمل.

والزيادة الوحيدة التي ادخلت على مشروع موازنتنا فيما يتعلق باعتمادات مدرسة الصنائع لحقت بند الاعاشة وهي ناتجة عن غلاء المعيشة بعد هبوط النقد الاخير.

دار الكتب الاهلية

انجزنا في هذه المؤسسة معظم الانشاءات الجديدة واصبح ما فيها من الكتب والمجموعات العلمية، قائمة في اماكنها من الرفوف الحديثة.

والاعتمادات المرصدة لهذه المؤسسة في مشروع موازنة سنة ١٩٣٧ هي الاعتمادات ذاتها التي ارصدت في

موازنة سنة ١٩٣٦

المتحف الوطني واعمال الحفريات

تتمنى هذه المديرية ان يتم الفراغ قريبا من الاعمال القائمة لاعداد المتحف الجديد حتى يتاح لها في غضون سنة ١٩٣٧ نقل البقية من العاديات والمجموعات الاثرية التي لا تزال معروضة في بعض غرف المدرسة الانجيلية البروتستانتية وستعرض في حينه لمصادقة مجلسكم الموقر مشروعا خاصا يتعلق بتخصيص الاعتمادات التي يتطلبها اتمام فرش المتحف.

وقد اقتضت الاشغال الزمة لترميم بعض الابنية التاريخية في لبنان رصد اعتمادات بلغت قيمتها ٥٦٤٨ ليرة لبنانية سورية.

ولما كانت اعمال التنقيب في منطقة جبيل قد اوشكت ان تنتهي فقد اخذنا باعداد مشروع لاعمال الحفر يتناول التنقيب عن الاثار القديمة في مدينة صيدا.

وسيكون لهذه الاعمال في تلك المنطقة اهمية تذكر من الوجهة الاثرية تكون سبيلا لتنشيط حركة السياحة في لبنان كما وانها تعود على اليد العاملة في لبنان الجنوبي بنفع جليل اذ يتوفر لديها متسع فسيح للارتزاق. وقد ارصدنا في مشروع موازنة سنة ١٩٣٧ مبلغ ١٦ الف ليرة لاعمال تمهيدية رئيسا يفرغ من وضع المشروع نهائيا.

فترون ايها السادة ان الاعتمادات المخصصة لمديرية المعارف العامة والفنون الجميلة في موازنة سنة ١٩٣٧ ما يقارب الاربعمئة الف ليرة وهو لعمرى مبلغ زهيد فضلا عن انه دون المعدل الذي يرصد عادة لمثل هذه الدائرة في موازنة الدول.

ان السعي لنشر التعليم وتوحيد الثقافة في لبنان بعد ان دخلت البلاد في عهد جديد هو خير الوسائل لتوطيد دعائم الاتفاق والوئام بين العناصر اللبنانية وغرس حب الوطن بين ابناء الامة الواحدة.

هذه هي موازنتنا بين ايديكم وامهنا وطيد بان تقرروا اعتماداتها.

بيروت في ٧ كانون الاول سنة ١٩٣٦

الرئيس: والان نبداً بالموازنة بنداً بنداً

الفصل الاول - الادارة المركزية

البند الاول - موظفو الادارة المركزية ١١٨٤٢ ليرة

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية. يتألف هذا البند من خمس فقرات:

١٥٠ ليرة	انارة وتدفئة
١٢٠٠ ليرة	نقل وانتقال
٣٠ ليرة	مخابرات بالبرق والتلفون
٤٤٠ ليرة	مطبوعات ولوازم مكتبية
٥٨٠ ليرة	نفقات شتى
٢٤٠٠ ليرة	مجموع البند الثاني

من يوافق على هذا البند يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

وقد اصبح مجموع الفصل الاول ١٤٢٤٢ ليرة.

الفصل الثاني - التعليم

البند الاول - موظفو المدارس الابتدائية - يتألف هذا البند من ٣ فقرات :

١٩٤٥٩ ليرة	الاولى - الموظفون الفرنسيون
١٦٥٣٩٦ ليرة	الثانية - الموظفون اللبنانيون
٢٢٢٥٧ ليرة	الثالثة - تعويض خاص
٢٠٧١١٢ ليرة	المجموع

من يوافق على هذا البند يرفع يده؟

الشيخ ابراهيم المنذر: لاحظ ان بعض نفقات البناء في هذه الموازنة يمكن الاستغناء عنها. وانشاء مدارس جديدة بدلا منها ثم المنح المدرسية الا تزالون تعطونها؟

صبحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: قطعناها من اربع سنوات.

الاستاذ حميد فرنجييه: الفت نظر حضرة المدير لامر طبع الكتب كنتم تطبعون كل سنة كتاباً ادبياً.

صبحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: لم نطبع كتاباً ادبية ابداً.

الاستاذ حميد فرنجييه: الفت نظر الحكومة لوجوب وضع كتاب في تاريخ لبنان لتعليمه في المدارس، وان يكلف شخص بوضع هذا الكتاب ليعلم فيها.

صبحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: الفنا لجنة لهذه الغاية.

الاستاذ حميد فرنجه: توجد اعانات مدرسية تعطيها الحكومة لرؤساء الاديان.

صبيحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: سيأتي الكلام عنها.

صبري بك حماده: بمناسبة البحث في مسائل التعليم والمدارس اريد ان الفت نظر مدير المعارف الى قضية هامة هي حالة التعليم في الاماكن التي يقل فيها عدد المدارس. الهرمل هي ابعد نقطة والهرمل تعد ٦ الاف نسمة وفي مدرسة الهرمل ٤٠٠ تلميذ. يوجد فيها معلمين لا غير، حيث اضطر المعلمون الى قسمة التلاميذ لقسمين قسم في الصباح وقسم في المساء. ولا توجد في هذه المنطقة غير هذه المدرسة. في حين ان المناطق الاخرى فيها ٤ - ٥ مدارس وقد كان وعدني مدير المعارف بزيادة الاساتذة. فارجو ان يسجل هذا الوعد في محضر الجلسة لنطالب به في المستقبل.

الاستاذ كميل شمعون: نفس الملاحظة في برجا بنفس الامر.

صبيحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: توجد عدة محلات في هذه الحالة غير الهرمل وبرجا. الشيخ ابراهيم المنذر: لو وقف حضرة مدير المعارف وطلب زيادة عدد المعلمين بسبب زيادة التلاميذ وطالب زيادة الاعتمادات لهذا الغرض لاعطيناه، عندنا محلات كثيرة بهذه الحالة، لا يجوز ان تكون مدرسة فيها ٤٠٠ تلميذ ولا يوجد فيها غير معلمين فقط كل ما نطلبه هو تنظيم المدارس لا انشاء مدارس جديدة.

الاستاذ ليلكيان: منشان ٤ الاف تلميذ اعطونا معلمين بس.

صبري بك حماده: علمتنا الحكومة ان نفضل الالهم على المهم. وتعلمون كلكم ان الهرمل من حيث التعليم هي المنطقة الوحيدة المهمة التي لا تهتم بها الحكومة، توجد جهات لا نجد فيها مختار لانه لا يوجد فيها رجل متعلم يحسن القراءة. سكان الهرمل ٦ الاف لذلك ارجو من الحكومة والمجلس الاهتمام بهم لان الهرمل محرومة من كل شيء.

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: سأبذل جهدي بعد ان عرفت هذه الحالة لاجد المال اللازم لاصلاحها.

الاستاذ خباز: كنت راح اعرض على المجلس ان يؤجل البت بهذه الموازنة الى ان يوجد المال اللازم لهذه المداوس. بتعجب كيف خفوا الحالة عن اللجنة، ٤٠٠ تلميذ على معلمين واربعة آلاف نسمة على مدرسة بمعلمين. هيدا شي كثير - شي ما بيصير. اذا كان المجلس بيريد ما يقرر شي. الافضل ان يتوقف البت بهل الموازنة يومين - ثلاثة.

الاستاذ زكور: اشار حضرة النائب انه كيف خفوا الامر عن اللجنة. الغالب ان الحكومة تعمدت ان لا تذكر هذه الامور.

الاستاذ خباز: قلت انه كان واجب على الادارة ان تطلع اللجنة على الحالة كما هي.

الاستاذ زكور: لا ارى لزوماً للتأجيل يمكن البت بالموازنة بعد ان وعد امين سر الدولة بالبحث والتحسين وذلك بايجاد المال وايجاد معلمين فيصدق الان على الموازنة.

الاستاذ خباز: المسألة تحتاج لحلها سريعاً. يمكن القول كم تحتاج هذه المدارس لمعلمين، لو عند المدير مبالغ لهذا الامر كان صرح بها.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: انا ممثل الحكومة هنا، وعندما اقول انني سأبذل جهدي ليس لمدير المالية ان يقول لا.

الاستاذ زكور: نسأل مدير المعارف كم يلزمه من المال لهذا الغرض؟
صبحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: خمسة الاف ليرة.

الاستاذ زكور: لا اعتقد انه توجد صعوبة كبيرة لايجاد هذه القيمة.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: لمدير المعارف - لا اعتقد انك تحتاج لهذه القيمة، توجد مدارس فيها معلمين اكثر من اللازم ومدارس فيها معلمين اقل مما يلزم، يمكن اخذ معلمين من تلك واعطاء هذه المدارس - للنواب - اتركوا العمل للحكومة تديره كما تعرف.

الرئيس: من يوافق على هذا البند يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند. ألخ . . .

البند السادس - تنظيم متحف بيت الدين ٩٠٠ ليرة

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق البند

البند السابع - وضع فهرست للمتحف ٥٠٠ ليرة

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس الرقم

البند الثامن - فرش المتحف الفين ليرة

محمد بك عبد الرزاق: من ثلاث سنوات ونحن نعطي اعتمادات لهذا المتحف، فين وصل الشغل ومتى تنتهي الحكومة؟

الرئيس: هذه اول مرة للمفروشات

محمد بك عبد الرزاق: في السنة الماضية وضعوا فهرست، وهذه السنة مفروشات ونفقة بناء.

صبحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: مافي نفقة بناء هذه قيمة فرش.

محمد بك عبد الرزاق: اطلب من حضرة مدير المعارف ان يبين لنا ما وصلت اليه الحالة.

صبحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: مديرية الاشغال لا تزال هي التي تتولى الشغل في بناء المتحف، نحن لم نستلمه للان لانه لم يخلص بعد.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: مليح - هل الاعتماد يمكن نستعمله للمدارس؟

الرئيس: اذن يلغى البند الثامن فرش المتحف وتلحق الالفين ليرة بالبند الاول من الفصل الثاني - التعليم -

فيصبح البند مؤلف من ٤ فقرات هكذا:

الموظفون الافرنسيون

الموظفون اللبنانيون

اعتماد لتعيين معلمين جدد ٢٠٠٠ ليرة

تعويض خاص

من يوافق على اضافة هذا الرقم على البند الاول يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند

الرئيس: الفصل الرابع اعمال اثرية.

البند الاول - حفريات في جبيل ١١ الف ليرة.

الاستاذ شمعون: هل ادارة الحفريات تابعة المديرية؟

صبحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: لا، تابعة المفوضية.

الاستاذ زكور: في السنة الماضية هذا الاعتماد كان موجود هل تجدد هذه السنة ايضاً.

صبحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: نعم

محمد بك عبد الرزاق: لا امانع في اتمام هذه الحفريات وتوجد حفريات في صيدا ايضاً. ولا يوجد نائب يمانع

في اجرائها، انما توجد اثار في غير محلات ايضاً يمكن اجراء الحفر فيها، ارى ان يصير

تخصيص شيء لهذا الغرض،

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده
(اكثرية)

صدق المجلس الرقم . . .

الفصل السابع - جوائز واعانات

البند الاول - اعانات للمدارس الخاصة ٢٨ الف ليرة

محمد بك عبد الرزاق: اطلب كيفية توزيع هذه الاعانات، توجد ٣ الاف ليرة زيادة عن السابق
صبحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: عرضنا على المجلس جدول هذه الاعانات، الزيادة
للمدارس الاسلامية

الدكتور محمد امين قرعون: توجد في منطقتنا مدرسة للبنات الغيت عوضا الله عنها بمدرسة للراهبات اطلب لها
تعويضاً

الرئيس: الفت نظر الحكومة الى هذه المدرسة الوحيدة

الشيخ ابراهيم المنذر: لجنة المالية وضعت تقريراً بهذه الاعانات على ان اللجنة تعتقد ان لا سبيل لاصلاحها الا
بالغاءها وانشاء مدارس حكومية. على امل ان تشرف الحكومة على هذه المدارس.

٣٠ الف ليرة تعمل مئة مدرسة على نفقة الحكومة وتعززها، افضل من ٣٠ الف ليرة لا تعرف
كيف تدفع، ومع هذا هل تراقب الحكومة هذه المدارس التي تنفق عليها؟

صبحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: نعم تسهر عليها ، وقد اجبرنا اصحابها على انشاء ابنية
والغاء معلمين وابدالهم بمبدئياً افضل الغاءها ورأيي الخاص ان تتولى الحكومة التعليم الخاص في
البلاد اما الذي يمنعنا من تحقيق هذه الفكرة فهو عدم وجود المساعدة الكافية في الموازنة.

الاستاذ زكور: تقام هذه المسألة كل سنة ولا ارى حاجة لتجديدها بعد الايضاحات السابقة، وهذا المبلغ اذا
انفقتة الحكومة على انشاء مدارس لا تقدر ان تنشيء اكثر من ٥٠ مدرسة في حين ان الحكومة
تساعد به ٤٠٠ مدرسة الان.

كنت احب ان تتولى الحكومة التعليم الابتدائي ام ان تأتي الان ونقول هذا محروم وهذا غير محروم
فلا اعتقد ان هذا التكرار يوصل الى نتيجة، فاما ان تسن الحكومة قانون يقضي بتعميم التعليم
الابتدائي وتتولاه هي واما ان تلغي المدارس وتعطي كل طائفة حصتها ما دام الانتقاد متوالي.
فهذا من هز قضية الطائفية كل مرة بسبب هذه الاعانات بعد ان اصبحت كابوس البلاد. وعندي
ان تمر هذه المسألة هذه السنة، وفي الدور الجديد يجب ان تلغى وتستبدل هذه الطريقة بغيرها.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟
(اكثرية)

صدق المجلس البند. أ. الخ. . .

محمد بك عبد الرزاق: في السنة الماضية كنت طلبت من مديرية المعارف ان تعلن في القرى عن مواعيد امتحان الدخول لهذه المدرسة.

صباحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: عملنا بهذا الطلب السنة الماضية. الاستاذ كميل شمعون: قبل ما تخلص في الموازنة من مسألة رياش المتحف قررنا ان نزيد بقيمة الرياش المعلمين. هذه المسألة المجلس له الحق ان يقرر فيها وانا اوافق عليها.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟
(اكثرية)

صدق المجلس البند. أ. الخ. . .

الدكتور محمد امين قزوعون: لي كلمة اريد ان اقولها

الرئيس: الكلام للدكتور قزوعون

الدكتور قزوعون: حضرة الرئيس

ان الحوادث المؤلمة التي حدثت في بيروت العاصمة وطرابلس وصبغت بصبغة زائفة قد انتهت بهمة رجال الامة المصلحين ولم يبق سوى بعض تعقيبات فارجو تأليف وفد من الزملاء الكرام للتوسط لدى الحكومة للكف عن التعقيبات والافراج عن الموقوفين على الاخص ونحن على ابواب اعياد مباركة تسامح وسلام اعياد تزاور ووئام، كما واني اطلب من الوفد الكريم طلب العفو عن المسجونين حسبما تترأى الحكومة العادلة وهذه عادة جرت عليها الحكومات بان تصدر عفو عن المسجونين عند الانتقال من دور لدور واي انتقال نفضل على انتقالنا هذا فالعفو وكظم الغيظ فيه حكمة بالغة قال الله في كتابه العزيز والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس وانه يجب المحسنين.

فتحن نحب الحكومة ونريدها ان تكون محسنة ليجزيها الله على احسانها خيرا واحسانا.

الرئيس: لما كانت اشغال المجلس قد انتهت فقد رفعت الجلسة. وقد رفعت الجلسة في نحو الساعة السادسة مساء.

رئيس مجلس النواب: خالد شهاب

امين السر المنتخب: حكمت جنبلاط

السكرتير المعين: ابراهيم سليم نجار

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة التاسعة ليلاً من مساء يوم الثلاثاء

في ٨ كانون الاول سنة ١٩٣٦

فهرست

افتتاح الجلسة

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاوراق الواردة للرئاسة.

٣ - متابعة المناقشة في الموازنة العامة.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد العادي الثاني في الساعة التاسعة ليلاً من مساء يوم الثلاثاء في ٨ كانون الاول سنة ١٩٣٦ برئاسة حضرة الامير خالد شهاب وعضوية امين السر حكمت بك جنبلاط وحضور جميع النواب ما خلا حضرات النواب الاستاذ بترو طراد والاستاذ خير الدين بك الاحدب والاستاذ حميد بك فرنجيه والاستاذ غبريال خباز وامين بك المقدم.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات الدكتور ايوب تابت امين سر الدولة والامير جميل شهاب مدير المالية والاستاذ يوسف شمعون مدير الاشغال العامة وصبحي بك حيدر مدير المعارف العامة والفنون الجميلة والدكتور كامل غرغور مدير الصحة والاسعاف العام.

افتتاح الجلسة

وتلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: فتحت الجلسة ولتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلاها السكرتير المعين.

الرئيس: هل لاحد ملاحظة؟

الاستاذ كميل شمعون: اطلب ان يصحح في المحضر ما يأتي:

عند المناقشة في مشروع تعديل المادة ٧٤٧ كنت اقترحت وصديقي الاستاذ طراد ان يسجل كلامي وموافقة الحكومة عليه في المحضر وهو (لا يجوز الجمع بين الفائدة عن المهلة التي تعطيها

المحكمة وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٤٧ معدلة وحجز ريع العقار) وقد وافقت الحكومة على هذا التفسير.

ثم وافقت الحكومة على تفسير عبارة الرهون العقارية فهي تشمل (الرهن المعقود والرهن الاجباري والتأمين والبيع الوقائي). وقد وافقت الحكومة على هذا التفسير.

الرئيس: سيصحح في المحضر المطول.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - اطلب ان يصحح مجموع الفصل الثاني الوارد في خلاصة المحضر. فقد جاء فيه ان مجموعه ٢١١١١٢ ليرة لبنانية والصواب ٢٠٩١١٢ ليرة لبنانية سورية.

الرئيس: سيصحح في المحضر المطول. هل لاحد ملاحظة بعد؟

(سكوت)

صدق المحضر.

وردتني عدة عرائض: الاولى من عبد الرحمن شهاب يشكو فيها من الاضرار التي لحقت به من الحوادث الاخيرة ويطلب التعويض عليه وستحال للحكومة للنظر فيها.

وعريضة من اصحاب المستشفيات الخاصة يطلبون فيها مساواتهم بالمستشفيات العامة.

الاستاذ كميل شمعون: تحفظ للمناقشة بها عند البحث في موازنة الواردات.

الرئيس: وتقدم لي اقتراح موقع من بعض النواب يتعلق بالرسم الذي يستوفى من الورثة بالتساوي عند تحصيل الرسوم على الموارث بين من يرث بالوصية ومن يرث بالحق الشرعي. فهل تريدون احوالها للجنة للنظر فيها؟

الاستاذ زكور: تحال للجنة الاقتراحات

اصوات - تبليغ الحكومة نسخة عنها وتبلغ للجنة الادارة والعدلية لوضعها بصورة قانونية.

الرئيس: وردتني برقيتان الاولى من اهالي زحله يطلبون فيها تخصيص مبلغ لطريق زحله المروج. والثانية من اهالي قبوله لعمل طريق لهم. وقد اهتمت اللجنة المالية بعمل هذه الطرق ولكنها لم تجد مالا كافيا لها.

محمد بك عبد الرزاق: ارسل بعض اهالي عكار برقية التمسوا فيها النظر في حالة وتصليح طرقهم عند البحث في موازنة الاشغال العامة.

الرئيس: وقد وردتني عريضة من جمعية السواقين يطلبون فيها تحديد سعر الليرة الذهبية، تحال للحكومة للنظر فيها. هذه هي العرائض التي وردت وقد احلناها الى مراجعتها.

والان نبدأ بمتابعة درس الموازنة مبتدئين بدرس موازنة النافعة. وسيتلى عليكم تقرير لجنة المالية بخصوصها وهذا نصه:

تقرير المقرر العام على ميزانية الاشغال العامة

الاشغال العامة

لا بد للجنة المالية قبل ان تتطرق الى بنود ميزانية الاشغال العامة من ابداء ملاحظة هامة تتعلق بهذه الميزانية عن عام ١٩٣٦، فان الحكومة قد اوقفت من اعمال النافعة ما تبلغ اعتماداته المئتين والسبعين الف ليرة لبنانية سورية، كما اظهر ذلك بالتفصيل الرسمي على سؤال وجه اليها في هذا المجلس. لا ريب ان ظروف اضطرارية استثنائية قد دعت الحكومة في هذه السنة الى تأجيل هذه الاعمال والمجلس ينظر الى هذه الظروف ويقدرها حق التقدير.

ولكن موازنة الدولة تصبح قانوناً معمولاً به على اثر تصديقها من المجلس ونشرها من قبل الحكومة ولا بد من الرجوع الى المجلس عند اي تعديل او تغيير في هذا القانون وهذا ما يأمله المجلس من الحكومة في اي ظرف طارئ من هذا النوع في المستقبل.

يذكر مجلسكم الموقر ان ميزانية الاشغال العامة تأخذ اهم دور في المناقشة سواء في اللجنة المالية او في المجلس نفسه، لذلك فان اكثر نواب المناطق حضروا جلسة اللجنة المالية عند درس ميزانية الاشغال العامة، وبعد مناقشات طويلة تم الاتفاق بين الحكومة واللجنة على اعتمادات الاشغال العامة وتوزيعها على المناطق فصادقت اللجنة على هذه الاعتمادات مع التعديلات الآتية:

خصص في البند الثاني من الفصل الثاني «صيانة الطرق والجسور وتعبيدها» مبلغ عشرة الاف ليرة من اصل الفقرة الثانية «بيروت - دمشق» لطريق زبدل - شتوره وشتوره - تعنايل.

واخذ من الفقرة الثالثة «بيروت ناقدورة» مبلغ خمسة الاف ليرة لتنفق على انشاء طريق «الطبية فاصبح رقم هذه الفقرة ١٢٠٠٠ ليرة لبنانية سورية بدلا من ١٧٠٠٠

كما اخذ ايضا من بند (طريق صور - بنت جبيل) مبلغ الف ليرة «٢٠٠٠» لطريق الطبية ايضا فاصبح المبلغ المخصص في موازنة عام ١٩٣٧ لهذه الطريق سبعة الاف ليرة.

ولا يخفى على حضرات النواب المحترمين الذين زاروا الطبية في السنة الفائتة كم هو لازم وضروري

تخصيص هذا الاعتماد لانشاء طريق في منطقة كبيرة اهملت حتى ان قرية الطيبة - على شهرتها في جبل عامل - ظلت محرومة حتى اليوم من طريق معبدة توصل اليها.

لذلك رأت اللجنة المالية ان تتفق مع الحكومة على تخصيص مبلغ السبعة الاف ليرة لطريق الطيبة. واتفقت اللجنة مع الحكومة على تخصيص ٣٠٠٠ ليرة لطريق اللقروق - تنورين و ١٠٠٠ ليرة لطريق غلبون - عين كفاع ٨٠٠ ليرة لجسر بجه. وجعلت الاعتماد المخصص لطريق عينطور - ريفون - المزرعة ٦٠٠٠ ليرة وخصصت لطريق الساحل علما بمبلغ ٦٠٠ ليرة.

وانقصت من الاعتماد المخصص للاشارات والعلامات على الطرقات مبلغ الف ليرة وزادته على الاعتماد المخصص لطريق الدامور - عبيه فاصبح هذا الاعتماد الف ليرة.

وزادت اللجنة على الاعتماد المخصص ليزع على البقاع مبلغ ٥٠٠٠ ليرة اخذت من فقرة (تزييت بطرق المحلات الاهلة) فاصبح هذا الاعتماد ٢٣٦٠٠ ليرة بدلا من ١٨٦٠٠ واصبح الاعتماد المخصص تزييت طرق المحلات الاهلة ٢٢٥٠٠ ليرة.

وقد طلبت اللجنة من الحكومة ان تهتم لطريق كفرحاتا - دده ولبناء عبارة لرأس مسقى تخصص لهما مبلغا من الفضلات التي تبقى من اعتمادات الطريق بعد التلزم فوعدت الحكومة بتحقيق هذا الطلب.

وقد لاحظت اللجنة على الحكومة ضالة المبلغ المخصص لطريق المروج - زحلة فبعد ان كان في موازنة عام ١٩٣٦ يتجاوز الاربعة وعشرين الف ليرة ولم ينفق منه شيء على الاطلاق في هذا العام نقل الى موازنة عام ١٩٣٧ ولكنه تضاعف حتى اصبح ٢٥٠٠ ليرة فقط وقد وعدت الحكومة ان تخصص في الموازنة القادمة مبلغا كافيا لهذه الطريق التي تعد من اجمل طرقات الاصطاف في لبنان.

هذه هي التعديلات والملاحظات التي قدمتها اللجنة المالية على ميزانية الاشغال العامة، وقد صادقت الحكومة على ما ابدته اللجنة من تعديلات بسيطة واللجنة تطلب من مجلسكم الموقر ان يقر هذه الاعتمادات كما وردت في هذا التقرير.

الشيخ ابراهيم المنذر: اهم كلمة تقال في موضوع الاشغال العامة هي التي اشار اليها المقرر في ما يتعلق بموازنتي سنتي ١٩٣٦ - ١٩٣٧. في موازنة سنة ١٩٣٦ مخصصات تتعلق باعمال النافعة لم تنفق منها الحكومة شيئا بسبب ضيق حالة الصندوق، ولذلك يخشى ان تهمل الحكومة مشاريع هذه السنة ايضا بسبب العجز اذا تتابع فلا تقوم بما يجب عليها، موازنة النافعة هي اهم موازنة حساسة في البلاد، ويليهما في هذه الاهمية موازنة الزراعة التي تشعر بها البلاد شعورا كبيرا.

لقد تجولت في المناطق فوجدت الجنوب بحالة تحتاج الى الاصلاح وكذلك في جهات جبيل واللقروق وتنورين واطرافها، وهذا الاصلاح يحتاج لمبالغ كبيرة.

ولازدهار الاصطيف نحتاج لطرق احسن من التي عندنا، وانا مع كل محبتي لحضرة المدير واقتناعي بغيرته اطلب من الحكومة زيادة العناية باحوال هذه الطرق خصوصاً التي لم تتم منها لان مثل كسروان.

الشيخ فريد الخازن: فين بكسروان؟

الشيخ ابراهيم المنذر: في طريق باشروا بفتحها بين كسروان والمتن واهملت لا يمكن اصلاحها الا بخمسين الف ليرة. وقد وعدتهم الحكومة بالمساعدة لعمل جسر بين المتن وكسروان ووعدت بتقديم بعض المواد لعمله وتبرع الاهالي بالعمل ولم تقدم الحكومة شيئاً. حتى ان اربعة شبان ماتوا هذه السنة في النهر. وقد ذهبت انا بنفسي مع المهندس الياس رزق وعملنا تخطيط حتى وصل لقرب النهر واذا كنت اتكلم عن مسألة هذه الطرق فلانها على جانب عظيم من الاهمية، الطريق التي تطلبها زحلة لتربطها بالمتن ننادي بحن بها ايضاً، فالامل ان تأخذ الحكومة هذه المسائل بعين الاعتبار، سواء في ما تقوله المشاريع الكبيرة والاصلاحات الصغيرة. والان اكتفي بهذا البيان حتى نصل الى البحث في الطرق المحلية.

الياس بك السكاف: اليوم بتتكدس الملايين في موازنة النافعة، ولكن بدنا نعرف الطريق الي انصرف فيها؟ الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: احكي عن البقاع والجنوب والشمال عن كل منطقة بمفردها.

الياس بك السكاف: هل الملايين كلها في النافعة ما انصرف منها شيء. لازم تنعمل الطرق العمومية وبعد ما تخلص تنعمل بقية الطرق، المال الذي يصرف على جسر واحد كبير يكفي كل طرق البقاع. في طريق اصطيف بين زحلة وضمهور الشوير عن طريق صنين بعدها من ايام حسين الاحدب لليوم ما انعملت، باخر مدة قالوا انها يمكن بتتكفى من سنة ١٩٣٥ لسنة ١٩٣٦، انتهت وما عملوا فيها شيء، رجعوا قالوا منعملها دفعة واحدة هل الطريق كلها ٣٥ كيلو متر، اقل طريق بتكلف اكثر منها، وعدت الحكومة هل السنة انها بتوضع اعتماد كافي لها، لو الحكومة فكرت بالطريق كانت خلصت ١٦ طريق معو، منطلب من الحكومة ان تهتم بهل الطريق اذا كان بدها تعطي اعتمادات الطرق الجديدة خلصت في كل المناطق ونحنا ما انفتح عندنا طريق، انفتحت طريق جب جنين بايام حسين الاحدب وما عاد انفتح غيرها.

الشيخ ابراهيم المنذر: ٢٤ الف ليرة عن طريق انطلياس لزحلة.

الشيخ فريد الخازن: ٢٤ الف ليرة لطريق بعبدات زحلة.

الياس بك السكاف: كل موازنة المحافظة ما بتجي ٢٤ الف ليرة، لازم ناخذ حضرة رئيس الجمهورية وامين سر الدولة للبلاد حتى يشوفوا الحالة.

الشيخ فريد الخازن: عزمهم على تعنايل.

الياس بك السكاف: مش على تعنايل على القرى الى ما فيها طرق، لو كانت الحكومة بتتجول وتشوف الضرر على الاهالي اليوم بيجو بالتخصيصات كلها، كل القيمة لمحافظة البقاع ٣٠ الف ليرة وعملول بعد كل الصريخ قالوا تخصص للبقاع مئة الف ليرة وصلنا للجند لقينا لو اخذنا ١٠ الاف ليرة كنا حصلنا على شي.

راشيا فيها ٢٦ - ٢٧ ضيعة رغماً عن كل الطرقات فيها. فيها بعض طرقات تربط القرى بطريق الشام ما انعملت، انعمل من هل طرقات قسم وبقي قسم كفر مشكي، توجد (١٥) ضيعة لحد هلق ما انعمل بها شي، مخصص لها الفين ليرة، ما بيعملوا لها شي.

الجسر في المعلقة انعمل من تراب، اجت المياه واخذتو، اصبحنا بلا جسر. نترجي الحكومة تتجول بنفسها حتى تشوف بعينها، في المستقبل اذا حكينا بتعطينا حق.

محمد بك عبد الرزاق: كنت تقدمت بسؤال من شهر ولم تتمكن الحكومة للان من الجواب عليه، اما هذا السؤال فيتعلق ببعض الاموال التي كانت مخصصة لبعض المناطق وتوقفت في موازنة سنة ٩٣٦ فاصابها ضرر بهذا التوقف، وفي موازنة سنة ٩٣٧ اصاب بعض المناطق اجحاف ايضاً واليكم بيان بهذا الاجحاف. اصاب محافظة جبل لبنان ١٣٢ الف ليرة والشمال ٨٩ الف ليرة والجنوب ٣٥ الف ليرة والبقاع ٣٠ الف ليرة، اترك للزملاء في البقاع والجنوب الكلام عنهما واتكلم عن الشمال - اخذت الشمال ما يقارب من حقها، الاجحاف واقع في التخصيص والتوزيع، فقد وزعت الحكومة ال ٨٩ الف ليرة في منطقة لبنان الشمالي فهل اتخذت عدد السكان او اهل المنطقة او الطائفية اساساً في هذا التوزيع، في قضاء عكار عملت طريق واحدة توصل الى قرية طائفية، اخجل ان اذكر الطائفية في هذا المجلس ولكني مضطر لهذا الامر، خصصت اربعة الاف ليرة لذات الطريق، لماذا لا توزع هذه القيمة على القرى الاخرى المحتاجة في هذه المنطقة. عكار مغبونة فعلاً، ارجو مدير الاشغال العامة وامين سر الدولة واطلب بالحاح انصاف هذه المنطقة، وهذه المسألة مالية، اوافق على طلب المنذر. يقول انه توجد عندهم طريق غير معبدة. واقول انه لا توجد عندنا طريق.

الشيخ ابراهيم المنذر: في الشمال قائممقامية واحدة تختص بنصف المخصصات، انا استنكر هذا التوزيع ولا اوافق عليه.

الشيخ فريد الخازن: اتأسف ان يوصل الخلاف الى الطرقات، مناطقنا جبال وبلاد مصايف باي طريق منوصل لها، مناطقكم سهول توسع البحث وراح تصوير المسألة شخصية، في جبل لبنان ٢٧٠ الف نسمة، اعطونا يا حسب عدد السكان يا على المساحة ونحن راضيين، ومنسقط ٢٥ بالمئة من

حقنا، قسموا مال النافعة على المساحة والكيلومترات وعدد السكان، عملول تنازلنا من حصتنا للنافعة عن ٦٠ الف ليرة، اخذ الشمال قسم منها ومع هيدا مش راضيين. نحنا كمان مش راضيين، نحنا ما بقينا نرضى بهل طريقة.

الاستاذ زكور: لو ان الحكومة انفقت الاعتمادات التي خصصت لها في سنة ١٩٣٦ لما كانت قامت هذه الضجة، الحق على الحكومة التي حبست ٢٦٠ الف ليرة، الموازنة قانون صدقه هذا المجلس وكل تعديل فيه يجب ان يصدقه هذا المجلس ايضاً.

لما سألنا الحكومة عن عدم تحقيقها المشاريع قالت ان ظروف غير عادية حالت دون جباية الاموال من محلات كثيرة لذلك اضطرت الحكومة لان تؤجل اعمال النافعة. لم تجد الحكومة الا في النافعة مورداً تسد به العجز في حين ان هذا العرق في الحكومة حساس جداً، هل حجزت الحكومة اعتمادات مفتوحة في محلات اخرى؟

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - ان اعتمادات الدوائر الاخرى اغلبها رواتب لموظفين لا يمكن حبسها.

الاستاذ زكور: في موازنة الدولة عدة محلات تنفق فيها الاموال لم يؤخذ منها شيء. نحن لا نلوم الحكومة ولكن لماذا خصصت النافعة وحدها لحبس هذه المبالغ فحرمت محلات عديدة من طرقات كانت مستعدة لانشائها فيها. لو نفذت القانون كما صدقه المجلس. نحنا لما طالبنا باجراء الاصلاحات النافعة لم ننظر لمصلحة طائفة دون اخرى ولم نقل كلمة تخرج احداً. ولما كنا ندرس الموازنة من ايام رأينا انفسنا مكبلين لان الحكومة نقلت مخصصات النافعة من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٣٧ ولم تعد تقدر على عمل جديد نافع، فالحكومة التي تمكنت من ايجاد النفقات كان في امكانها ان تترك للنافعة اعتماداتها المخصصة للطرقات، ولو فعلت لكان في الامكان اتفاق ٢٧٠ الف ليرة على طرقات جديدة في هذه الموازنة، ولكان الجميع يشكرون الحكومة على عملها، ان موازنة الاشغال تهم البلاد فيجب ان تكون موزعة كما يقضي العدل، يجب ان لا تحجز اعتماداتها لان حجزها يقيم هذه الضجة التي نسمعها الان.

بهيج بك الفضل: الجنوب محروم من الطرقات وما انعمل فيه شيء. والطريق التي تربطه بجزين لم يعمل بها شيء لان. وطريق الزهراني لا تزال موقوفة فاطلب انصاف الجنوب في عمل الطرقات التي يحتاج لها.

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: لمدير النافعة - هل طريق الزهراني مخصص لها ١٨١٥٠ ليرة؟ - لمحمد بك عبد الرزاق - الوظائف وزعناها على الطائفية بدك الطرقات نوزعها عليها كمان؟

اصبحت المسألة غيرة بين كل منطقة وأخرى، الحكومة اهتمت بالجنوب اكثر من غيره والجنوب اخذ هذه المرة اكثر من كل مرة.

الاستاذ يوسف شمعون - مدير الاشغال العامة: الاعتمادات المخصصة للجنوب ٥٩ الف ليرة.

الشيخ فريد الخازن: عندنا طريق نهر ابراهيم ما عملتها النافعة لانه لا يوجد في موازنتها اعتماد، منحتج.

محمد بك عبد الرزاق: انا احصر بحثي في منطقة الشمال.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: الوحيد الذي له حق يحتج هو الياس بك السكاف، احتج كفاية.

محمد بك عبد الرزاق: انا اوافق على ما تقدم به الشيخ فريد بتوزيع الاشغال على المساحة، لارى اذا كانت هذه المناطق تخسر او تربح، فاذا كان هذا التوزيع لاهمية القائمقامية فالشمال قضاء مهم وعلى كل لا اظن التوزيع الحالي عادل واطلب باعطائه حق نسبة لسكانه ومساحته واهميته.

يوجد في الصفحة ٩٠ اعتماد للتزفيت. وفي عكار ٤ بلديات خصص لها الفين ليرة قط لتزفيتها، وكما اني اشكر حضرة امين سر الدولة لالافات نظر الحكومات الى انصاف الشمال ارجوه ان يكمل معروفه وان يوجه نظر الحكومة الى حسن توزيع هذه المخصصات في منطقة الشمال ذاتها فلا تعطى جهة منها وتحرم جهة اخرى.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: تبين من مناقشة النواب انه لا يوجد منطقة راضية الامر الذي يدل على ان الحكومة عدلت بينها، اعتنينا بالجنوب والبقاع وعكار يعني المناطق المش راضية وتركنا لبنان فاضي.

المراسلة رقم ٦ تنص على انشاء مجالس ادارية في كل قضاء تنظر في حاجاته وستوزع الاعتمادات بنسبة هذه الطلبات والاموال المتوفرة لدى الخزينة توزعت كلها في هذه السنة. قد تكون منطقة نالت اكثر قليلا من غيرها فالحكومة فعلت هذا الامر بدون قصد، ليس لها ملك في هذه المنطقة او تلك، ولكنها وجدت هذا المال متوفراً لديها ووزعته حسب معرفتها، يقول بعض النواب ان المال موزع خطأ، يمكن ولكن غداً تأتي مجالس الادارة وتصلح بتوزيعها الاموال هذا الخطأ، لذلك اقول اثنا لا نقدر هذه السنة ان نوزع ليرة واحدة اكثر من المبالغ المخصصة في هذه الموازنة.

الشيخ ابراهيم المنذر: كانت موازنة الاشغال العامة ولا تزال موضع للمناقشات. وعندما اتكلم لا اتكلم بالعاطفة الطائفية. ان الذين وضعوا المعاهدة انفوا ان يذكروا كلمة الطائفية فذكروا كلمة العناصر كي لا يقول الراقون اننا نبحت بالشؤون الطائفية، ونحن نتقيد بهذا المبدأ ولا نذكر كلمة الطائفية على الاطلاق، وحينما نتكلم بطلب حقوق نذكر حقوق المنطقة وحقوق القرية الفلانية ولو نفرض انه جرى ذلك نقول ان المحلات التي لم يصرف عليها ان سبب هذا الشيء الاهمال فالحكومة هي منا ويجوز ان تسهر.

بقيت مسألة صغيرة، ذكرت عدة مرات اننا بحاجة لمسألة صغيرة نعطي مثلاً طريق الناقورة مئة الف ليرة فلو اعطيناها ٥٠ الف ليرة واعطينا النصف الاخر لثلاث طرقات غيرها نكون نفعا الجميع فلو اخذنا من هون الف ليرة ومن هون الف ليرة نكون نفعا محلات مختلفة ولا نضر بالمحلات التي اخذنا منها المال وخدمنا كثيرين - لمدير النافعة - بتريد توضحنا ليش ما عملتوا هيك؟

الدكتور محمد امين قزوعون: انا اوافق على ما قاله الشيخ فريد، مات احد الرجال عندنا في القرية. ما قدروا حملوه للمقبرة بسبب عدم وجود طريق.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: اذا كنت حسبت المعاهدة ستجبر الحكومة غلطان؟ المسألة ستنتهي عند هذا الحد.

الياس بك السكاف: لو كانت الحكومة بتوزع الاربعمية الف ليرة بالتساوي بين المناطق ما بيعود في مجال للشكوى السنة الماضية كنا اجتمعنا مع بعضنا واتفقنا من دون ما نقول كلمة للحكومة.

الامير خليل ابي اللمع: يهتم كل فرد منا لان تستفيد منطقته من اعتمادات النافعة: لازم تبين الحقيقة. المبلغ الذي ينفق في جبل لبنان هو اكثر من غيره، ولكن يجب ان لا يسهى عن بال احد ان اكثر الطرقات في بعض الاقضية انشئت من زمن بعيد، ما عدا بعض قرى كسروان، فقد انشأوا في قضاء كسروان بعض الطرق فقط، اما المتن مثلاً فقد انشئت فيه الطرق قديماً باموال المكلفين، نحن الذين انفقنا على انشاء طرقاتنا وما تنفقه الحكومة الان هو لاصلاح هذه الطرقات التي انشأناها، اما في المناطق الاخرى فالاموال تنفق لانشاء هذه الطرق، فهل من العدل ان نحرم من اصلاح الطرق التي انشأناها باموالنا؟ عندنا طرقات كثيرة قديمة لم تصلح الى الان مثلاً مثل طريق زحلة المروج فهي طريق البقاع للمتن لنا امل ان تصلح لذلك لا ارى لوم على الحكومة اذا اصلحت الطرقات الموجودة.

الرئيس: هذه الضجة التي تثار في كل سنة عند المناقشة في موازنة الاشغال العامة يجب ان يوضع لها حد، نحن لا ننكر انه توجد مناطق اصابتها اجحاف او اهمال، ولو رجعنا للموازنة ارأينا المجلس والحكومة سعوا في السنة الماضية لارضاء الجميع بهذا الخصوص واوجدوا التوازن في المناطق، لو اخذوا كل منطقة على حدة لرأوا ان التساوي يجري مجراه بهذا الخصوص. فبعد ان كانت الاعتمادات المخصصة لمنطقة جبل لبنان تبلغ في سنة ١٩٣٣ (٤٠٠) الف ليرة نزلت هذه السنة ١٦٥٤٩٥ ليرة. وبعد ان كانت اعتمادات الجنوب ٣٣ الف ليرة صعدت هذه الاعتمادات حتى بلغت ٧٣ الف ليرة وكسور، وخصص للبقاع حوالي هذا المبلغ. اذن ان المبالغ المعدة لمناطق لبنان اخذت تتساوى بالتدريج وقد اهتمت الحكومة بالمناطق، وكما قال الاستاذ زكور لو كانت

الحكومة صرفت في السنة الماضية الاعتمادات المخصصة للاشغال العامة لما كنا في هذه السنة في هذا الضيق وهذه الضجة، لما حضرت لجنة النافعة عند درس الموازنة بسبب مرض رئيسها شفاء الله رأيت انها ساوت بين المناطق فاخذت من هذه واعطت تلك.

وقد قال حضرة امين سر الدولة ان هذه الموازنة هي الاخيرة التي تجري على هذه الصورة لان المراسلة رقم ٦ و٦ مكررة اوجبت على الحكومة ان تتقيد بتوزيع المجالس الادارية، فسيؤخذ رأيها وتتقيد به الحكومة، وهذه الموازنة هي الاخيرة التي تعمل بها الحكومة بخصوص الطرقات فقل بلغت مخصصات منطقة الشمال ٧٢ الف ليرة والبقاع ٧٠ الف ليرة.

ابراهيم بك حيدر: لما كانت هذه السنة هي اخر سنة تجري فيها الموازنة على هذا الشكل وجب علينا ان نقبل بها الى ان يأتي الدستور وتشكل حكومة دستورية ويصبح للحكومة قوة تقدر معها ان تجري ما تريده عنده تفعل ما تقدر عليه، يجب علينا الان الاكتفاء بما اتفقنا عليه الى ان يأتي الدستور وعلينا ان نصوت الان على البنود كما هي، واطلب ان يسد باب المناقشة.

الرئيس: من يريد قفل باب المناقشة يرفع يده؟
(اكثرية)

وافق المجلس على قفل باب المناقشة.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: اعلم ان باب المناقشة قد اقفل وانا مع كل رغبتني في المسaire اقول انه توجد قوانين لا نقدر ان نخرج عنها.

الرئيس: اقفل باب المناقشة وحينما نصل الى البحث في البنود ابين لكم الاتفاق الذي تم في اللجنة.
الباب السابع مصلحة الاشغال العامة.

الفصل الاول - ادارة الاشغال العامة. الخ . . .

الرئيس: انتهينا الان من موازنة الاشغال العامة وسنتقل لموازنة الصحة والاسعاف العام.

الاستاذ زكور: لما كانت الموازنة قانون مصدق عليه من المجلس فاطلب من الحكومة ان لا تغير ولا تبدل شيئاً من موازنة الاشغال العامة الا بقرار المجلس.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: قبل ان اجيب على كلام الاستاذ زكور اود ان اقرر نقطة وهي لماذا حجزت الحكومة المبالغ التي حجزتها من اموال النافعة ولم تحجزها من اموال المديريات الاخرى، ان الاموال المخصصة للاشغال العامة هي كالاموال المخصصة للصحة والزراعة فيها اشياء للمصالح العامة يمكن توقيفها وحجزها اما مخصصات العدلية والداخلية فكلها رواتب موظفين لا يمكن الامتناع عن صرفها ولو لم تضطر لحجز هذه الاموال لما حبستها، وتصرح الحكومة بانها اذا اضطرت لحبس اي مبلغ ستأتي لهذا المجلس وتصرح له بذلك وتأخذ منه اذنً بذلك.

الرئيس: ننتقل الان الى المناقشة بموازنة مديرية الصحة والاسعاف العام وسيتلى عليكم تقرير اللجنة بهذا الخصوص فتلاه المقرر وهذا نصه.

تقرير اللجنة المالية على موازنة مصلحة الصحة والاسعاف العام

اجتمعت اللجنة المالية في ٤ كانون الاول الجاري ونظرت في موازنة الصحة والاسعاف العام بحضور مديري المالية والصحة وقد لوحظ ان الاعتمادات العائدة للموظفين لم يطرأ عليها تعديل عما كانت عليه في العام الماضي ما عدا الزيادة المقررة للتعويض عن سقوط النقد. وهنالك ايضاً زيادة في الاعتمادات المخصصة لمكافحة الملاريا اذ انها رفعت من ثمانية الاف ليرة في السنة الغابرة الى خمسة وثلاثين الف ليرة للعام المقبل (يجب تصحيح الرقم الوارد في مشروع الموازنة وهو خمسة عشر الف ليرة ووضع خمسة وثلاثين الف ليرة) وقد فهم من الايضاحات التي ادلى بها حضرة مدير الصحة ان هذه الزيادة مخصصة لاجراءات الجفاف في مستنقعات المناطق التي تفتك فيها الملاريا فتكا ذريعاً بمنطقة البقاع. ولا شك ان المجلس يقدر اهتمام الحكومة بمكافحة هذا الداء الويل ويتمنى ان يعم هذا الاهتمام جميع المناطق بالسرعة اللازمة.

وقد زيدت ايضاً الاعتمادات المخصصة لمعالجة المرضى في المستشفيات الخاصة كمستشفى البرص في دوما والمستشفى الاسلامي ومستشفى المشاريع الخيرية الاسلامية في بيروت (يجب اضافة خمسة اسرة لمستشفى المشاريع الخيرية مع اعتماد ١٠٠٤ ليرات لبنانية سورية في البند التاسع حيث يصبح الاعتماد لهذا البند ٦٣٤٥١ ليرة في مشروع الموازنة المطروح على المجلس). وكذلك زيدت اعتمادات الملاجئ والمياتم ومعالجة المعتمدين في العصفورية.

وقد لفتت اللجنة المالية نظر الحكومة الى وجوب انشاء مستشفيات رسمية في مراكز المحافظات المحرومة لما في هذا الامر من التسهيل على معالجة المرضى في الاماكن البعيدة عن العاصفة وعن طرابلس.

هذا وان اللجنة وافقت على موازنة الصحة والاسعاف كما وردت في المشروع مع التعديلات المذكورين آنفاً وهي تطلب من مجلسكم الموقر اقرارها.

بيروت في ٦ كانون الاول سنة ١٩٣٦

الرئيس: هل لاحد ملاحظة؟

محمد بك عبد الرزاق: اطلب تعيين مساعد لطبيب قضاء عكار

مدير الصحة والاسعاف العام: الامر ممكن

الرئيس: سنبدأ المناقشة بالبند

البند الاول - موظفو الادارة المركزية ٥٣٦٣ ليرة

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند. أَلخ . . .

البند الرابع عشر - مكتب مكافحة الملاريا ١٠١٦ ليرة.

الاستاذ زكور: بخصوص مستشفى بعبداء اطلب ان تهتم الحكومة به لانه موجود.

مدير الصحة والاسعاف العام: ستهتم به.

الياس بك السكاف: هل نفقات المستشفيات على البلدية او على الحكومة؟

مدير الصحة والاسعاف العام: اذا اصلحتها البلدية وقدمتها للحكومة ما في مانع، الحكومة تهتم بها.

صبري بك حماده: قال المدير ان الحكومة تصرف ٣٥ الف ليرة على الملاريا في البقاع.

مدير الصحة والاسعاف العام: مش في البقاع في لبنان كله.

نجيب بك عسيران: والجنوب فيه ملاريا ايضاً.

مدير الصحة والاسعاف العام: سنهتم في مكافحة الملاريا في كل لبنان.

الرئيس: انتهينا الان من جدول الاعمال. وقد رفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ليلاً.

رئيس مجلس النواب

خالد شهاب

امين السر المنتخب

حكمت جنبلاط

السكرتير المعين

ابراهيم سليم نجار

الجلسة السادسة

المنعقدة في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس

في ١٠ كانون الاول سنة ١٩٣٦

فهرست

افتتاح الجلسة

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاوراق الواردة للرئاسة.

٣ - متابعة المناقشة في الموازنة العامة.

مجلس النواب جلسته السادسة من العقد العادي الثاني في العاشرة من صباح يوم الخميس في ١٠ كانون الاول سنة ١٩٣٦ برئاسة حضرة الامير خالد شهاب وعضوية اميني السر حكمت بك جنبلاط والاستاذ حميد فرنجه وحضور جميع النواب ما خلا حضرات الاستاذ بترو طراد والاستاذ خير الدين بك الاحدب والاستاذ خباز وامين بك المقدم.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات الدكتور ايوب تابت امين سر الدولة والامير جميل شهاب مدير المالية والامير رفيق ارسلان مدير الزراعة والدوائر الاقتصادية والدكتور نقولا فياض مدير البرق والبريد وصبحي بك حيدر مدير المعارف العامة والفنون الجميلة.

افتتاح الجلسة

الرئيس: فتحت الجلسة ولتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلاها السكرتير المعين).

الرئيس: هل لاحد ملاحظة؟

الامير جميل شهاب: مدير المالية - المبلغ المخصص في الموازنة وقدره ١٠٠٤ ليرات هو للمستشفيات الاسلاميين لا لمستشفى واحد.

الرئيس: اخذنا علماً بذلك وسيصحح في المحضر المطول. صدق المحضر.

تقدمت اوراق للرئاسة ستتلى على حضراتكم: سؤال من محمد بك عبد الرزاق يتعلق بالملاحظات في لبنان.
فتلاه السكرتير المعين وهذا نصه:

سؤال

لحضرة رئيس مجلس النواب اللبناني المحترم

ارجو تقديم سؤالي هذا الى الحكومة راجياً الجواب عليه قبل ختام الدورة.

ان مصلحة الملح تشغل بندا هاماً من موازنة ايرادات الدولة مع ذلك فاننا نرى على طول الساحل الممتد من بيروت الى طرابلس عدة ملاحظات خصوصية لا تأبه للمنع القانوني الذي يسري بشدة زائدة على ابناء باقي المناطق ويستخرج الملح بكثرة من هذه الملاحظات ويدر على اصحابها الربح الوفير من بيعهم اياه لابناء باقي المناطق المحرومين من هذه النعمة. فهل للحكومة ان تفهمنا عن كيفية السماح لهؤلاء المستثمرين خرقاً للقانون وما هي اسباب الامتياز الذي تمتعوا به خلافاً لبقية مواطنيهم وهل بقي لغاية اليوم تفاوت في الحقوق والواجبات بين سائر اللبنانيين؟ هذا ما نود ان نعلمه راجين وضع حد لهذا التناقض ولهذه الميزات الغريبة حقاً التي هي ميراث مؤلم من الفوارق القديمة التي تغنيها بزوالها.

نائب الشمال

الامضاء: محمد عبد الرزاق

الرئيس:

سيحال للحكومة للنظر فيه.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: يمكنني الان الجواب على الشق الاخير وهو انه لا توجد في هذه المسألة فوارق بين اللبنانيين.

الرئيس:

وقد تقدمت عريضة من عمال مصانع شركات التبغ القديمة يطلبون فيها انصافهم واستخدامهم ستحال للحكومة للنظر فيها واذا اراد احد النواب الكلام في هذا الموضوع يستطيع ان يتكلم غداً عند البحث في موازنة الوردات.

وتقدمت عريضة من جمعية نساء الشرق العربي ضد البغاء ستحال للحكومة ايضاً.

وتقدمت عريضة ايضاً من اهالي مغدوشة يطلبون فيها انشاء مدرسة لاولادهم ستحال للحكومة للنظر فيها.

وتقدم عريضة من اهالي برجا يطلبون فيها تعيين معلم ثالث لمدرستهم.

صبحي بك حيدر - مدير المعارف العامة والفنون الجميلة: تقرر تعيين هذا المعلم.

الرئيس: تقدمت عريضة من اهالي المحيثة يطلبون فيها انشاء مدرسة لقريتهم. وعريضة من بعض اهالي بيروت يطلبون فيها رفع ضريبة التبليط عنهم. وعريضة من اهالي زحلة يطلبون فيها بتأجيل دفع الديون المستحقة. وعريضة من عمال كراج البلدية يطلبون فيها رفع الفوارق القائمة بين بعض الرواتب.

الاستاذ حميد فرنجه: اطلب احالتها للجنة للنظر فيها.

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: ليس للموظفين حق في تقديم العرائض للمجلس النيابي، لا اقول الان اكثر من هذا، فقد يكون في نية الحكومة حذف نصف هؤلاء الموظفين.

اصوات - ستحال للحكومة.

الرئيس: وتقدمت للرئاسة عريضة من اهالي راشيا يطلبون فيها عدة اصلاحات ويشكرون الحكومة على الغائها ضريبة الاعشار وعريضة من عدة اشخاص من الشمال تتعلق بمسائل ادارية.

هذه هي الاوراق الواردة احيلت كلها للحكومة للنظر فيها. والان نتقل لمتابعة المناقشة في مشروع الموازنة العامة. وسيتلى عليكم الان تقرير لجنة المالية على موازنة مديرية الزراعة.

فصعد الاستاذ زكور الى المنبر وتلا التقرير الاتي:

الزراعة

لا بد من الاشارة الى الاعتمادات الجديدة التي خصصت لمديرية الزراعة في الجمهورية فقد كانت هذه الخطوة في تشييط الزراعة اللبنانية موفقة، والمجلس يطلب من الحكومة ان تضاعف اهتمامها بهذه المصلحة وتخصص لها في الموازنة العامة اعتمادات اوفى بالمطلوب لان نسبة اعتمادات الزراعة الى مجموع الموازنة ما برح قليلاً جداً وهو لا يتناسب مع الاعتمادات المخصصة للزراعة في موازنات البلاد المجاورة كمصر والعراق وفلسطين.

ان اهم الاعتمادات الجديدة في ميزانية الزراعة قد ارصدت لزيادة الاعتماد المخصص لابادة الحشرات بعد ان ظهرت الفائدة الكبرى من الاموال التي انفقت في هذا السبيل في السنوات الفائتة.

واهتمت الحكومة لايجاد آلة في شتورا لحفر الابار الزراعية في البقاع وهي تنوي ان تضع في كل منطقة زراعية آلة من هذا النوع وهذا العمل ضروري وجدير بالثناء وستنشئ الحكومة بمبلغ ٥٠٠٠ ليرة بساتين نماذج للاشجار المثمرة في جميع المناطق اللبنانية كما فصل ذلك حضرة مدير المالية في الجلسة الاولى من جلسات درس الموازنة.

وقد طلبت اللجنة من الحكومة ان تهتم ايضاً بمداواة امراض الزيتون فوعدت الحكومة بانها ستباشر بمكافحة هذه الامراض قريباً بطريقة جدية.

الرئيس:

هذا هو تقرير لجنة المالية على موازنة الزراعة بلا تعديل.

محمد بك عبد الرزاق: في الجلسة الماضية تفضل الشيخ فريد وقال عن عكار انها منطقة زراعية، ونحن الان نبحث في موازنة الزراعة فهل يمكن ان نتيين هل هذه المنطقة زراعية ام لا ؟ فقد وجدنا في الموازنة الف ليرة لشراء بذور حنطة فنرجو الحكومة ان يكون توزيعها بعدل بين المناطق المختلفة على رغم ان هذه الكمية قليلة واعتقد ان زيادة هذا الاعتماد زيادة ولو طفيفة يعود على البلاد بفائدة واذا كان يتعذر على الحكومة ايجاد المال لهذا الغرض تقدر ان تأخذه من بقية فصول موازنة الزراعة.

كنت طلبت في السنة الماضية ان يكلف مهندس الزراعة بالتجول في المحافظات واعطاء المحاضرات النافعة كما يفعلون في البلاد الاخرى. وكما نسمع بعض المحاضرات الزراعية في الراديو، ولكن مع الاسف لم يجر شيء من هذا.

الشيخ فريد الخازن: الزراعة منحولها لمحمد بك.

الرئيس:

انتهينا من المناقشة العامة ونبدأ الان بالمناقشة في موازنة الزراعة بندا بندا.

الباب التاسع - مصلحة الزراعة والدائرة الاقتصادية.

الفصل الاول - ادارة الزراعة المركزية.

البند الاول - وهو يتألف من ست فقرات.

٤٢٧٢ ليرة	الغرفة
٢٥٦٨ ليرة	دائرة الزراعة
١٠٣٢ ليرة	دائرة التحريج
١٠٣٢ ليرة	دائرة الصحة البيطرية
٧٨٠ ليرة	الخدمة
٩٦٣ ليرة	تعويض خاص
١٠٦٤٧ ليرة	المجموع

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(أكثرية)

صدق المجلس الرقم. ألتخ...

البند الرابع - التحريج ١٠١٠٠ ليرة.

محمد بك عبد الرزاق: اخذنا مبلغ في السنة الماضية من التحريج لشراء البذور. فلو طلبنا مبلغ هذه السنة لزيادة الاعتماد المخصص لشراء البذور هل تعطينا اياه الحكومة؟

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: زدنا مبلغ شراء البذور وهل صار عليه مصاريف كثيرة.
الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: الحكومة تشعر كما يشعر سكان المناطق ان البلاد قائمة على الزراعة التي هي مستقبل البلاد، وكان في ود الحكومة ان تضاعف وتثلت الاعتمادات المخصصة للزراعة لان الزراعة مهمة ولانها تعود على البلاد بالفائدة، وقد قلت هذا ليعرف المجلس انا شاعرون بصورة خصوصية بضرورة الزراعة، اذا كان المال المطلوب ضروري واذا كان يضر نقله بالبند الذي ينقل منه اولا يضر يمكن نقله متى تبينت الضرورة له.

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: اعطي المال اللازم من غير بند.
الدكتور محمد امين قزوعون: الصقيع يضر الزراعة اكثر من الحشرات وتوجد آلة لمقاومة الصقيع يجب شراؤها.
الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: عرفنا بها وستشترى الحكومة.
الاستاذ حميد فرنجه: الفت نظر الحكومة الى وجوب التحريش في جوانب الطرقات الجديدة وان يوظف القسم الاكبر من الاشجار هذا السبيل.

محمد بك عبد الرزاق: انا اعترف بفائدة تحريش جوانب الطرقات ولكني افضل المحافظة على الاحراش. هذا من جهة ومن جهة ثانية حضرة المدير مقتنع بوجود احراش كافية انما يجب اخذ تدابير القطع منها.
ابراهيم بك حيدر: ياريت هل البحث فني.

الرئيس: المدير ييمنع قدر ما فيه. من يوافق على هذا البند يرفع يده؟
(اكثرية)

صدق المجلس البند. أَلخ ...

البند السابع - مشتل بيروت ٥٠٠٠ ليرة.

نجيب بك عسيران: مخصصين لمشتل بيروت ٥ آلاف ليرة ولمشتل القاسمية ٢٥٠٠ ليرة بس. بدنا نعرف شو انتج مشتل بيروت.

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: مشتل القاسمية الي حالي عليه بركة نجيب بك مليح ونافع ولكن مشتل بيروت نافع ايضاً.

الامير مجيد ارسلان: اسمحوا لنا بمشتل زراعي لجبل لبنان كمان اذا كنا نحن بالنعيم وهني بالجحيم بدنا نروح عا الجحيم، بدنا نخلص بقا، بدنا يقاسموننا على كل شيء، طالعوا الموازنة الماضية والموازنة الحاضرة وشوفو الفرق.

محمد بك عبد الرزاق: في السنة الماضية الياس بك كان طلب من الحكومة نقل معمل تصليح الآلات الزراعية لغير جهة هل توافق الحكومة على نقلو هل السنة.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: لولا من الحكومة كان النواب يتضاربو مع بعضهم.

محمد بك عبد الرزاق: المشاتل الزراعية في البقاع والقاسمية وبيروت والالات الزراعية في البقاع والجنوب يريد بعرف شو هو البند اللي تستفيد منو منطقة عكار.

نجيب بك حنا ضاهر: عندنا ٥ - ٦ مشاتل في شمالي لبنان.

الياس بك السكاف: مشتل بعكار ومشتل بطرابلس وطيب بعكار وطيب بطرابلس.

الاستاذ زكور: اقترح ان تكون الجلسة سرية راح يجربونا الناس.

الرئيس: لو كان النواب يحضرون جلسات اللجان ما كان يبصير هل شي.

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الثامن - اصلاح الآلات الزراعية ٥ آلاف ليرة.

الياس بك السكاف: كان وعدنا المدير باصلاح الآلات الزراعية.

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: اخذنا علما بها.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند التاسع - مشترى بذور كان هذا الرقم ٣ آلاف ليرة فاصبح ٤ آلاف ليرة.

الامير خليل ابي اللمع: عندنا بذور تبغ، التبغ مورد مهم للبلاد وللحكومة ايراد منه، كنا نجيب هل بذور من مكدونيا ولكن اذا مضى عليها سنتين ما بتعود تسوى. وقد علمت من مصلحة الريجي ان البذور اللي عمل تجيها الحكومة كلها قديمة وما عمل يطلع عندنا دخان جيد، والدخان اهم مورد، اطلب من الحكومة الاهتمام بهل امر، وان ينفق مبلغ مخصوص لمشتري البذور الجيدة. اصحاب الاراضي التي كانت تزرع دخان شكوا في العام الماضي من هل البذور وهل السنة مهددين بمثل السنة الماضية، نجاح الموسم ومصلحة البلاد تتوقف على الاتيان بالبذور الجيدة، نحن المزارعين يقع علينا ضرر من عدم جودتها وما عدا هل امر نطلب من الحكومة المحافظة على كمية الاراضي

التي كانت تزرع في كل منطقة، كان المتن يزرع ٢٠٠ دونم اعطوه هل السنة ٦٠ دونم فقط. سكتنا على امل ان يعطونا حقنا ارجو من الحكومة ان تبقى فاكهة حتى لا يقع علينا ضرر والتبع الذي يزيد تفتح له ابواب التصدير وارجو من الحكومة ان تتعاون مع الريجي عليه، واذا كان دخاننا لا يضاهاى الدخان اليوناني على مصلحة الريجي ان تعلم الاهالي طريقة تحسينه.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: كان يجب ان يجري هذا البحث في باب الواردات واجيب عليه.

الاستاذ زكور: اجلوا البحث للكلام فيه في باب الواردات.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

الرئيس: البند العاشر - اعانات لمربي دود القز - كان هذا البند ٣٦ الف ليرة فانقص منه الف ليرة فاصبح

٣٥ الف ليرة.

محمد بك عبد الرزاق: حسب ما وجدته بالاختبار ان الطريقة الادارية التي تعطى بها المساعدة صعبة. والمربون لم يأخذوا المساعدة الممنوحة، فهل للحكومة ان تسهل طرق الحصول على هذه الاعانات؟

الرئيس: المسائل الادارية يسهلها طبعاً.

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الحادي عشر - اعانات للمزارعين ٣ الاف ليرة.

الياس بك السكاف: قال حضرة المدير ان هذه الاعانات توزع لكل الاشخاص.

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: هذه لوفاء ديون المزارعين المعقودة مع البنك.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الثاني عشر - مراقبة تصدير الفواكه ٣٨٠٠ ليرة.

الاستاذ زكور: اسأل الحكومة هل تقدر ان تعطينا شرحاً وافياً عن الكمية التي صدرت من لبنان للخارج في

السنة الماضية وفي هذا العام من محصول الليمون والاشجار المثمرة؟

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: في السنة الماضية استفاد لبنان من مصائب غيره، ولما كانت بلاد كثيرة تقاطع ايطاليا لم تتمكن ايطاليا من ارسال محصولها من الليمون للبلاد المذكورة فارسل لبنان للخارج نحو ٣٥٠ الف صندوق في حين ان عدد هذه الصناديق عن العام الاسبق لم تتجاوز ١٥٠ الف صندوق، وفي هذه السنة وجدت في الاحصاءات زيادة ٥٠ الف صندوق لغاية هذه التاريخ بالرغم من تصدير ايطاليا واميركا للخارج مع انه كان توقف التصدير قليلا.

الاستاذ زكور: اصحاب البساتين يعرفون ان تصدير الليمون الحامض ينفعهم قبل ان تصدره البلاد الاخرى وانهم بهذا التصدير الباكر يحصلون على اسعار مرتفعة، وهذا الليمون بحاجة للري ليستفيد، لانه اذا نضج في الوقت اللازم يستطيعون الاستفادة استفادة مضاعفة، فعلى الحكومة ان تهتم بهذه النقطة الحيوية ليتمكن الزراع من الحصول على السعر الوافي.

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: كل المياه في الساحل مستعملة.

الاستاذ زكور: في مياه مش مستعملة وهي تروح هدر على الساحل من صور لطرابلس. لان الحامض عندنا اذا صار له سعي يمكنه مزاحمة الحامض الاجنبي.

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: الحكومة ستشفيء قريباً دائرة للري.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الثالث عشر - انشاء مشاتل للكرمة الاميركية الفين ليرة.

الياس بك السكاف: ما في طريقة لايفاف الفيلوكسييرا؟

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: الطريقة الوحيدة هي تطعيم الاشجار او ابدالها.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الرابع عشر - انشاء مشاتل في الملحقات ٢٥٠٠ ليرة.

محمد بك عبد الرزاق: السنة الماضية انشأت الحكومة مشتل في القاسمية لماذا لا تسمي المحل الذي ستشفيء به المشتل السنة القادمة في الشمال.

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: تعد الحكومة بأنها ستشفيء مشتل في الشمال.

محمد بك عبد الرزاق: في السنة الماضية وعدت به ولم تعمله.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: الحكومة ما لها غاية خصوصية في انشاء مشاتل في محلات معينة، ستعمل كل ما تقدر عليه.

ابراهيم بك حيدر: لمحمد بك عبد الرزاق - اذا كانت الحكومة لم تذكر اسم المحل الذي ستنشئه فيه فلانه لم يترتب والسنة القادمة ترتيبه وتذكره.

نجيب بك عسيان: المشاتل هل تأخذوها ايجار ولا كيف؟

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: بالاتفاق مع اصحاب الاراضي.

نجيب بك عسيان: الطلب برايككم او برايم.

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: برأينا، والمبلغ الموجود عندنا سنقسمه على كل المناطق.

نجيب بك عسيان: بيجوز الارض تكون صالحة لليمون بترعوها لغيرو.

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: وجدت اكثر من ٢٠ - ٣٠ مالك مستعدين لتقديم الاراضي.

نجيب بك عسيان: ان هذه المشاتل نافعة والغرض من انشائها مساعدة الزراعة الا ان الحكومة تباع النصبه بسعر غالي بالنسبة لكلفها، مشتل القاسمية فيه ٤٠ الف نصبة. فلو باعت الحكومة النصبه بعشرين غرش بتضل ربحانة، الاسعار الي عمل تباع الحكومة بها النصبه غالية.

الرئيس: نجيب بك يثني ويطلب التعميم

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: ان الحكومة صاعفت عنايتها بالمشتل الزراعي في الجنوب اما الثمن فنصف ثمن النصبه الي ترد من الخارج ولو كانت الاسعار غالية جداً كما يقال لما نفذت النصبه في خمسة ايام.

الاستاذ زكور: اذا امكن تنزيلها ايضاً يساعد هذا التنزيل الاهالي على اقتنائها، ربما كانت حاجة الاهالي تدفعهم لدفع القيمة.

ابراهيم بك حيدر: انا مستغرب عمل مدير الزراعة عامل حضرته مدير مالية ايضاً. مسألة التسعير ما له حق فيها ابدأ الغرض من هذه المشاتل التشجيع. منعمل حالنا بياعين شتل؟ الغرض ان لا يصير سوء استعمال وسعر النصبه ٣٠ غرش غالي في الحالة الحاضرة.

نجيب بك عسيان: اساس المبلغ الذي صرفته الحكومة في القاسمية ما بيزيد عن ١٥٠٠ ليرة، تباع النصبه بالسعر الحالي ظلم، لو كانت الحكومة تاجر وشافت الارباح راح تتضاعف بتساهل بالسعر.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: النقط التي بحث بها جدية وستنظر الحكومة بالامر.

ابراهيم بك حيدر: لتتابع البحث في المواد الاخرى .

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند .

البند الخامس عشر - انشاء بساتين للاشجار المثمرة - كان هذه الرقم ٥ الاف ليرة فجعل ١٠ الاف ليرة .

من يوافق على هذا البند يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند .

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: قبل الفراغ من موازنة الزراعة اطلب السماح بزيادة اعتماد لمهندس زراعي ثبت مؤخرًا .

محمد بك عبد الرزاق: كنت سألت لماذا لا يتنقل المفتشون في الملحقات فلم تجبني الحكومة على هذا السؤال؟

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة: الان طلبنا اعتماد لهذا الغرض . وقد زيد على الفصل مهندس جديد وطبيبان يطريان نظراً لشدة الحاجة اليهم .

الرئيس: وافق المجلس على هذه الزيادة .

الاستاذ حميد فرنجه: يوجد بين مأموري الزراعة مأمورين من ١٠ - ١٥ سنة لم تزد رواتبهم ، وقد فهمت ان مدير المالية يعارض في زيادة هذه الرواتب .

الامير جميل شهاب: مدير المالية - لم امانع ابدأ ، ربما مانعت في الماضي ، اما الان فلا امانع ابدأ .

الرئيس: انتهينا من الزراعة ونتنقل الان الى المناقشة في موازنة الدوائر الاقتصادية ، وسيتلى عليكم تقرير اللجنة بخصوصها .

فتلاه المقرر وهذا نصه :

الاقتصاد

ان اعتمادات الدوائر الاقتصادية ما برحت قليلة بالنسبة الى الواجبات المفروضة على هذه الدوائر خصوصاً مسألة الاصطيفاء ، ورغمًا من ان الاعتماد المخصص لتشجيع السياحة والاصطيفاء قليل جداً اذا قابلناه بالمبالغ التي تنفقها الحكومات الاخرى في هذا السبيل فانه لم ينفق كله للدعاية كما كان مأمولاً ، وهذا ما نلفت نظر الحكومة اليه .

الرئيس:

نبدأ الان بمناقشة الارقام.

الفصل الثالث - الدوائر الاقتصادية.

البند الاول - موظفو الدوائر الاقتصادية ٧٢٧٧ ليرة.

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند. ألخ ...

البند الثالث - تشجيع السياحة والاصطياف ١٦٠٠٠ ليرة.

الاستاذ زكور: هذا المبلغ زهيد اتمنى للحكومة ان تأتي بمبلغ كبير لهذا الغرض. وهذا المبلغ على ما علمت على رغم قلته لم تنفقه الحكومة في السبيل المخصص له، فيجب ان تبذل الهمة بهذا الخصوص خصوصاً وان الاصطياف اصبح المورد الوحيد لهذه البلاد.

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: الحكومة صرفت هذا المبلغ في سبيل الاصطياف. قد يمكن ان يكون تصور لها ان السبيل الذي صرفته فيه افضل من غيره. انا لست من رأي القائلين بالدعاية، رأيي ان تحسين الطرق والمنازل وطرق المواصلات. فالصرف عليها احسن من الصرف على البروبوغندا كل عرش ينفق على الدعاية حرام، لبنان معروف من كل العالم.

الرئيس:

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

صدق المجلس البند.

البند الرابع - المعرض الدائم ٢٠٠٠ ليرة.

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند.

البند الخامس - اشتراك في المعارض. وقد تركت الحكومة هذا البند مفتوحاً حتى اذا اشتركت في معرض تطلب الاعتماد الذي يخصص له.

الاستاذ زكور: سيقام معرض عمومي في باريس وقد علمت ان الحكومة ستشترك به والبنية معمولة لسوريا ولبنان فهل تقدر الحكومة ان تقول لنا ما هي حصة لبنان في هذا المعرض؟

الامير رفيق ارسلان - مدير الزراعة والدوائر الاقتصادية: لم ينتهوا للان من تقدير المصاريف ومتى انتهوا منها اقدم البيان اللازم.

الاستاذ زكور: الاموال اللازمة تؤخذ من المصالح المشتركة وعندما تؤخذ منها تدون علينا.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: الدولة المنتدبة لا تزال منتدبة.

الاستاذ زكور: انتداب روجي.

الرئيس: من يوافق على هذا البند يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

الفصل الرابع - دائرة الميازين والمكايل ٣٤٠٢ ليرة.

محمد بك عبد الرزاق: هذا العمل يعود بالفائدة على البلاد ولكنني ارى الباعة رغم وجود الطريقة الجديدة بعدهم يتعاملو بالطريقة القديمة، وهل تعامل سيسبب ضرر للمتعاملين الرجاء ان تفتكر الحكومة بهذه المسألة وان تحافظ على حقوق البايع والشاري وتمنع التلاعب بالاوزان.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: كنت سألت لماذا لا يطبق هذا القانون كما ينبغي، فعلمت انه يجب اعطاء الاهالي فرصة ليستعملوا الطريقة الجديدة بسهولة وبمدة قريبة، في انكلترا وفرنسا عندما حولوا الموازين والنقود الى ليرة وكيلو وبنس وكسورات عشرية بقي الاهالي مدة حتى تعلموها، والان انتهت المدة المعطاة والحكومة ساهرة على تطبيق القانون.

الامير مجيد ارسلان: متأمل تمديد المهلة حتى يعرف الاهالي كيف يشتروا على الكيلو.

الياس بك السكاف: الطريقة الجديدة فيها بلبله كثير، البايع ما يفهم بطريقة الكيلو، بيقلك هيدا عيار اجنبي، لو كانت الرياسة بتهمم بعمل تحديد للاوزان.

محمد بك عبد الرزاق: اعتدنا على حساب الدرهم والدينار. لا باس من تعميم لائحة بالاوزان المتقابلة ليعرفها الجمهور.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الثاني - لوازم ونفقات ادارية وفيه اربع فقرات:

مشتري وصيانة عيارات الميازين والمكايل ١٦٥ ليرة

٧٥٠ ليرة

نقل وانتقال

٣٨٥ ليرة

ايجارات

٧٠٠ ليرة

نفقات شتى

٢٠٠٠ ليرة

المجموع

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند.

انتهينا الان من موازنة مديرية الزراعة والدوائر الاقتصادية وقد بلغ مجموع الباب التاسع ١٦٢٠٠٨ ليرات.

الرئيس: سنتقل الى المناقشة في موازنة البرق والبريد، وهذا هو التقرير الذي وضعت اللجنة فيها.

البرق والبريد

ليس في هذه المصلحة من ملاحظات جديدة لان القسم الاكبر من ارقام اعتماداتها ينفق على الموظفين لذلك صدقت اللجنة هذه الاعتمادات بعد ان اخذت علما بالزيادة التي ستدخل في صندوق الدولة من زيادة واردات البرق والبريد بعد تدني قيمة الفرنك.

الرئيس: لما كان لا يريد احد المناقشة في هذه الموازنة بصورة عامة فسنبدأ بالارقام.

البند الاول موظفو البرق والبريد ٢٤٢٧١١ ليرة.

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق البند. أ. الخ . . .

الرئيس: انتهينا الان من جدول الاعمال. وقد رفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ونصف ظهراً.

رئيس مجلس النواب

خالد شهاب

امين السر المنتخب

حكمت جنبلاط

السكرتير المعين

ابراهيم سليم نجار

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت

في ١٢ كانون الاول سنة ١٩٣٦

فهرست

افتتاح الجلسة

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاوراق الواردة للرئاسة.

٣ - متابعة المناقشة في الموازنة العامة.

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد العادي الثاني في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت في ١٢ كانون الاول سنة ١٩٣٦ برئاسة حضرة الامير خالد شهاب وعضوية اميني السر حكمت بك جنبلاط والاستاذ حميد فرنجيه وحضور جميع النواب ما خلا حضرات النواب الاستاذ خير الدين بك الاحدب والاستاذ غبريل خباز وامين بك المقدم ونقولا بك غصن. وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات الدكتور ايوب تابت امين سر الدولة والامير جميل شهاب مدير المالية.

افتتاح الجلسة

الرئيس: فتحت الجلسة ولتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلاها السكرتير المعين).

الرئيس: هل لاحد ملاحظة؟

(سكوت)

صدق المحضر.

الرئيس: انتهينا في الجلسة الماضية من درس قسم النفقات في الموازنة ولم يبق لدينا سوى درس موازنة الايرادات التي وضعت اللجنة تقريرها بشأنها وسيتلى الان هذا التقرير على حضراتكم.

فصعد الاستاذ زكور مقرر اللجنة الى المنبر وتلا التقرير الآتي:

تقرير اللجنة المالية

على موازنة الإيرادات

مقدمة

من المعلوم ان البلاد قادمة على تشكيل جديد سيؤدي حتما الى ادخال تعديل واسع النطاق على الاعتمادات المدرجة في مشروع الموازنة المطروح لدى المجلس وقد فكرت بعض المراجع جدياً بتأجيل تنظيم الموازنة الى ان يتم هذا التشكيل لتأتي الارقام موافقة له على ان يعتمد في الاتفاق مؤقتاً الى الطريقة الاثني عشرية للشهور الاولى من العام المقبل ولكن بعد البحث والتدقيق قررت الحكومة تقديم هذه الموازنة بحالتها الحاضرة وعند وقوع الانقلاب القادم تتقدم الحكومة بمشروع اضافي عام كما جرى في خلال سنة ١٩٢٦ بعد اعلان الدستور.

الضرائب المباشرة

في هذا الباب من موازنة الإيرادات تنزيلات من بعض البنود وهي ضريبة الاراضي الموحدة التي طرأ عليها الغاء الحصص العشوية وتخفيض الويركو وضريبة التمتع التي انزل منها مقدار معين في بدء السنة الحالية بالاتفاق مع جمعية التجار في بيروت والضريبة الموقته على الرواتب ومعاشات التقاعد التي الغيت برمتها بمناسبة سقوط النقد. وقد جرى البحث في اللجنة عن تخفيض ضريبة الاملاك المبنية وتعديل قانون التمتع فأجمع الرأي على ان هذه الامور وغيرها ستدرس في المستقبل على ضوء ارقام الإيرادات الجمركية.

الضرائب والواردات غير المباشرة

الزيادات الهامة المدونة في هذا الباب هي الزيادة الناتجة عن رفع رسم البنزين ورسوم التبغ والتبناك والطوابع والمسكرات والملح. وقد ترك رقم رسوم التسجيل على ما كان عليه في العام الماضي اي ١٨٠ الف ليرة وتناول البحث في اللجنة هذا الرسم فأكد مندوب الحكومة ان مشروع قانون يقضي بتوحيد هذا الرسم في جميع اراضي الجمهورية اللبنانية سي طرح قريباً على المجلس عملاً باحكام المعاهدة الفرنسية اللبنانية وملاحظتها وقد ابدت اللجنة ملاحظة هامة في هذا الصدد وهي ان يأتي التوحيد لجهة التخفيف لا لجهة الزيادة.

وبمناسبة رسوم الكبريت لفتت اللجنة نظر الحكومة الى شكوى اصحاب المعامل من المزاخرة غير المشروعة التي تثيرها تجارة «القداحات» غير المبصومة من مديرية المالية ولا ريب ان هذه المزاخرة تؤثر على ايراد الخزينة من هذا الرسم والواجب يقضي على الحكومة مطاردة المهربين «والقداحات» المهربة من الرسم.

اما المدفوعات الى الخزينة اللبنانية من فضلات حساب المصالح المشتركة فقد جاء الباب الثاني من الواردات خالياً منها وهو تدبير موقت كما اوضحه مدير المالية في اللجنة وفي احدى جلسات المجلس العمومية لان البلاد قادمة على تصفية حسابات المصالح المشتركة.

واردات البرق

ان زيادة التعريفات الدولية في المراسلات البرقية بسبب سقوط النقد حملت الحكومة على تقدير زيادة الايراد بمبلغ تقريبي قدره ٣٤٠٠٠ ليرة.

حصتنا من المصرف السوري

كان للضجة التي قامت بعد سقوط النقد حول نصيب لبنان من الارباح اثرها في مباحث اللجنة المالية وقد ناقشت مندوب الحكومة في مشروعية المطالبة بالفرق الذي حصل في قيمة مبلغ التغطية الذهبية لقسم من الاوراق النقدية ويقدر هذا المبلغ بمائة وستة وستين الف ليرة ذهبية ان الفرق بالعملة اللبنانية السورية يزيد على الثلاثمائة الف ليرة. وقد اجمع رأي اللجنة على وجوب المطالبة بكامل هذا الفرق وهي تلح على الحكومة بوجوب المطالبة به. فعسى ان لا تتهاون الحكومة في هذه القضية.

هذه هي ملاحظات اللجنة المالية باختصار على موازنة الايرادات وقد وافقت عليها مع التحفظات الانفة الذكر وهي تطلب الى المجلس تصديقها.

بيروت في ٧ كانون الاول سنة ١٩٣٦

الرئيس: الكلمة مباحة بصورة عامة في الموازنة.

فصعد الاستاذ كميل شمعون الى المنبر وتلا باللغة العربية الخطاب الذي كان تلاه في جلسة سابقة باللغة الفرنسية وهذا نصه العربي:

ان ما ذكره مقرر لجنة المالية في ما يختص بحصة الخزينة من المخزون لدى بنك سوريا ولبنان بالعملة الذهبية جدير باهتمام هذا المجلس، وقد كنت قدمت خطابي هذا باللغة الفرنسية لان الجهات التي يوجه اليها الكلام هي افرنسية. ولما كان المجلس يبحث الان في قسم الواردات من الموازنة رأيت ان اعود الى هذا البحث وان اطرح اقتراحين على مجلسكم الموقر الفت اليهما نظره الكريم:

(نشر هذا الخطاب في الجلسة الثالثة المنعقدة في ٤ كانون الاول ١٩٣٦ من الصحيفة ٦٩ الى الصحيفة ٧٢ فليراجع فيها - قلم المجلس).

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: ان خطاب النائب مفيد للحكومة لان فيه بعض نقاط كحجة لها، ولكن هذا لا يمنع القول ان الحكومة اهتمت بالذهب الموجود بالبنك وطالبت البنك كالنائب لا بناء على تقديم سؤال الاستاذ ليلكيان بل لان المسألة وطنية ولكن مدير البنك الحاضر هنا قال لنا بدلا من ان نكتب المسيو بيرار الموجود الان في باريس سيحضر قريباً لبيروت فيمكننا ان نباحته شخصياً في هذا الامر، فالحكومة قدمت طلبها للبنك وستجتهد بالاستعانة بهذا الخطاب وبدونه - بدون ان يزعل المير جميل - للوصول الى نتيجة مرضية مستندة الى كل الحجج التي لديها، هذه هي المسألة الاولى والمسألة الثانية ان الحكومة لا تمنع ابدأ بانضمام لجنة اليها لدرس مسألة توحيد العملة واطن انه جاء الوقت للتفكير لان مسألة توحيد العملة مسألة مهمة وسقوط الفرنك وصعوده امر تتوقف عليه مالية البلاد.

الاستاذ شمعون: اطلب التصويت على الاقتراح.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: ما في لزوم للتصويت لان الحكومة تأخذ هذه النقطة وتتناها. الاستاذ حميد فرنجية: سبق لي ان ذكرت حضرة امين سر الدولة بان هذا المجلس اتخذ قراراً بالاجماع يختص بتعديل قوانين الدولة المالية، وقد وعدت الحكومة بان تنفذ هذا القرار، فتؤلف لجنة حكومية برلمانية لتعيد النظر في هذه القوانين. فاسأل الحكومة الان التصريح بتجديد هذا الوعد وان يعين موعد تأليف هذه اللجنة.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: هل وعد الامير جميل ان يتخذ قراراً بهذا الشكل؟

الاستاذ حميد فرنجية: وعدت الحكومة والكل ينتظرون ان تبر بهذا الوعد.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: يقترح على الحكومة مشروع قانون بهذا الخصوص.

الاستاذ زكور: لماذا لا تعمل الحكومة هي نفسها مشروع قانون بهذا الخصوص.

الاستاذ حميد فرنجية: لا يمكننا الاطلاع على كل المشاريع القانونية الاصح ان تهتم الحكومة بوضع مشروع هذا القانون.

محمد بك عبد الرزاق: بمناسبة المناقشة بموازنة الايرادات ارى ان هناك فرق شاسع بين النفقات والايرادات فهل تفضل الحكومة وتبين لنا كيف تسد هذا الفرق؟

الامير جميل شهاب: مدير المالية - بينا هذا الامر في جلسة سابقة.

الرئيس: ارى ان نبدأ الان البحث بموازنة الايرادات كل بند على حدة.

الباب الاول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها.

البند الاول - ضريبة الاملاك المبنية ٣٥٠ الف ليرة.

المقرر: قيمة هذه الايرادات هذه السنة كالسنة الماضية وقد وافقت اللجنة عليها.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الثاني - ضريبة الاراضي الموحدة - ١٨٠ الف ليرة ن وفي هذا البند تخفيض ١٦٧ الف ليرة
عن السنة الماضية - الرئيس لمدير المالية - هل القشلاقية داخلية في هذا البند؟

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - داخلية في بند الرسوم السائرة.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الثالث - ضريبة التمتع. ميتين الف ليرة. وفي هذا البند تنزيل ٣٠ الف ليرة عن السنة
الماضية.

من يوافق على هذا البند يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند - الرابع - الاغنام - مئة الف ليرة - وفيه ١٠ الاف ليرة تخفيض عن السنة الماضية.

محمد بك عبد الرزاق: كنت اعتقد ان هذه الضريبة من الضرائب القليلة. وقد علمت من ادارة المالية ان قضاء
واحد يدفع ٣٥ الف ليرة من هذه الضريبة وعموم بلاد الجمهورية تدفع مية الف ليرة. فانا اعتقد
ان هذه الضريبة شديدة بالنسبة للايرادات في حالتها الحاضرة واذا خفضت يكون اوفق ثم اوجه
نظر الحكومة الى وجوب اجراء عدل بين المناطق في تحصيلها بالتساوي.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: اكلف مدير المالية بالتدقيق بهذا الامر.

الياس بك السكاف: الفت نظر مدير المالية الى الاغنام التي بتجي من الموصل، بتدفع جمرك عند دخولها الحدود
ويرجعو بيلقظوها وبيعدوها، بطلب يسهلونها الطريق للمرور.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الخامس - ضريبة الطرق - مية الف ليرة - بقيت على حالها.

محمد بك عبد الرزاق: طلبت مراراً الغاءها لانها لا توجد عند الدول الاخرى. ووعدت الحكومة بالنظر في هذه المسألة، فانا اعذرهما في هذه السنة نظراً لحالة الموازنة ولكن تأمل ان تفكر في الغائها في المستقبل خصوصاً وانها تجبى بطريقة عادلة.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - لا احب ان اجادل المجلس في مسائل متفق عليها، العدالة موجودة في طريقة تحصيل ضريبة الغنم، وهي الضريبة التي تجبى ١٠٠ بالمية، اما ضريبة الطرق فانا من رأي محمد بك بوجوب الغائها ولكن الحكومة لا تقدر ان تلغيها في الوقت الحاضر بعد كل التخفيضات التي اجرتها في الضرائب.

الاستاذ زكور: اذكر ان الحكومة كانت تعد هذا الوعد من عشر سنوات فعسى ان تتغير هذه الحالة لتتمكن الحكومة من الغاء هذه الضريبة.

محمد بك عبد الرزاق: اشكر حضرة المدير على تأكيده ولكن ليسمح لي ان اؤكد له انه يوجد تفاوت في التحصيل.
الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟
(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند السادس - رسوم المناجم الف ليرة.

الشيخ بشاره الخوري: الدكتور كان طلب الغاءها.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - كان طلب الغاء الالتزام وقد الغي الالتزام.

الشيخ فريد الخازن: اذكر ان المقال لا تدخل في تعريف المناجم.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟
(اكثرية)

صدق المجلس البند.

الباب الثاني - الضرائب والواردات غير المباشرة.

البند السابع - رسوم البنزين - ٥٣٠ الف ليرة وقد كانت في العام الماضي ٣٦٠ الف ليرة.

محمد بك عبد الرزاق: البنزين اضحى من المواد الاولية لفتتين موجودتين في البلاد سيارات الحكومة والخاصة وسيارات الاجرة. وهذه الضريبة تقع على الفريقين، نعم سيارات الاجرة تستهلك البنزين اكثر

من غيرها - لهذا السبب نعتقد انه يجب بصورة اجمالية النظر الى هذه الضريبة بعين الاعتبار والتدقيق بها وإيجاد ضريبة على السيارات الخصوصية تخفف على عاتق الفقراء من السواقين .

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة : لا شك ان الضريبة على البنزين هي آفة لا يمكن تجنبها ولا يمكن تخفيض رسم البنزين الان . اما اذا اراد المجلس وضع رسم خاص غير هذا الرسم ووافق الاعضاء عليه فالحكومة لا تمنع في هذا الامر .

محمد بك عبد الرزاق : لا لزوم لذلك انما يجب تخفيف هذه الضريبة عن عاتق السواق الفقير .

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة : لا احب سماع كلمة الفقير الذي اغار انا عليه اكثر من غيري ، لان استعمال كلمة الفقير تضع الحكومة في مركز حرج ، البنزين ليس من حاجات الفقير كان يجب على السواقين عمل سنيكا خصوصية لشراء البنزين . وكانت شكرات البنزين لا تتمكن من رفع اسعارها . البنزين من الرسوم المباشرة ، وهي كغيرها من الرسوم التي يمكن الاستغناء عنها متى حل غيرها محلها .

الاستاذ حميد فرنجية : اظن ان محمد بك لم يطلب انقاص رسم البنزين فقط بل طلب ايضاً وضع ضريبة على السيارات الخاصة ، الذي يستعمل البذخ يجب ان يدفع عليه .

محمد بك عبد الرزاق : اردت تخفيض ضريبة البنزين ايضاً .

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة : التخفيض في الوقت الحاضر غير ممكن .

ابراهيم بك حيدر : اقترح النائب اقتراح جميل جداً يجب ان نعرف عدد السيارات الخاصة وان يقيد اصحابها وكم هو عدد السيارات العامة ، ثم نفتكر بعددين بالتنزيل ، السنة القادمة ننظر في هذه المسألة .

الامير خليل ابي اللمع : نقبل وضع رسم على السيارات الخصوصية والمؤجرة ، خصوصاً وان العدل يقضي بهذا لان السيارات الخصوصية لا تهلك الطريق مثل السيارات المؤجرة وهي تدفع ضريبة البنزين مثلها .

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة : هذا البحث الان ضياع وقت . اذا اراد المجلس النظر في هل موضوع يتقدم بمشروع قانون بخصوصه ويبحث فيه .

الرئيس : من يوافق على هذا البند يرفع يده ؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند .

البند الثامن - الرسوم العدلية ١٨٠ الف ليرة ، وهي كما كانت في الماضي لم تتغير .

الاستاذ كميل شمعون: كانت وعدتنا الحكومة بتقديم مشروع قانون يتعلق بتخفيض هذه الرسوم؟
الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: كانت الحكومة عازمة على ذلك ولكن سقوط سعر الفرنك منعها، فقد سقطت العملة ٣٠ بالمية.

الاستاذ حميد فرنجية: في بدء هذه السنة اتخذت العدلية طريقة جديدة بدفع هذا الرسم، نأخذ امراً بالدفع من رئيس الدائرة ونضطر للتأخير نظراً لصعوبة المعاملة فنطلب من الحكومة اتخاذ الطرق اللازمة لتسهيل هذه المعاملة لان الوقت ثمين، احياناً يبقى الانسان من الساعة ٩ صباحاً الى الحادية عشرة ليقدر ان يدفع رسم عليه. وما نقوله هنا يقال في طرابلس وصيدا وزحلة ايضاً. اي ان الرسوم يضعها مأمورو العدلية ويستوفونها مأمورو المالية، وقد راجعت الحكومة بهذا الخصوص فاجابتنى بانها ستزيد عدد الموظفين لهذا الغرض. المطلوب ان تنظر الحكومة الى هذه النقطة.
الشيخ بشاره الخوري: حقيقة معاملات دفع الرسوم في العدلية صعبة.

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: شوفو طريقة ونحن مستعدون لعملها.
الاستاذ حميد فرنجية: في الملحقات لا يوجد صندوق في المحكمة ويضطر الشخص ان يطلع طابق وطابقين ليدفع الرسم.

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: الشكوى عامة انما اوجدوا طريقة لاصلاحها ونحن نصلحها لان عندكم تجارب.

الرئيس: من يوافق على هذا البند يرفع يده؟
(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند التاسع - رسوم كتاب العدل ٤١ الف ليرة.

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند العاشر - رسوم التسجيل ١٨٠ الف ليرة.

محمد بك عبد الرزاق: هذا الرسم من الرسوم التي تختص بها منطقة دون اخرى فنطلب ازالة هذه الفوارق عملاً بما ورد في المعاهدة ونرجو ان تتقدم الحكومة بمشروع قانون توحد فيه هذه الرسوم حينما توجد فوارق يوجد تعصب ومنازعة، ومتى زالت الفوارق يزول كل شيء، الامل ان تأخذ الحكومة هذه المسألة بعين الاعتبار.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: كما اريد ان يكون للحكومة شأنها اريد ايضاً ان يكون للمجلس شأنه، لماذا لا يأتي حضرة النائب بمشروع قانون بهذا الخصوص؟ من رأي النائب ان القانون الفلاني ناقص لماذا لا يضع مشروع قانون باصلاحه.

الدكتور امين قزوعون: هل يوجد قانون خاص بتسجيل الاموال الموروثة؟

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - يوجد قانون خاص في اللجنة يتعلق بالاموال الموروثة ونسبتها وفي هذا القانون بيان للرسوم ونسبتها.

الاستاذ كميل شمعون: اضيف الى ما ذكره وسمعتة مراراً وهو ان هناك مشروع قانون يقضي بتسوية المعاملة بطريقة تجعل الرسم واحدا هنا وفي لبنان، فاذا كان لدى الحكومة مشروع تتقدم به.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: انا حابب المجلس يأتي هو نفسه بمشروع.

الرئيس: من يوافق على البند العاشر يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الحادي عشر ن رسوم الطوابع - ٤١٠ الاف ليرة - وقد كان في الموازنة السابقة ٣٦٠ الف ليرة فزيد في هذه السنة ٥٠ الف ليرة.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - الحكومة ما زادت ولا ابند، رسم الطوابع على ازدياد من ذاته، وسبب ذلك ان العقود المعقودة بالعملة الاجنبية هي ذاتها تزيد الرسوم.

الرئيس: من يوافق على هذا البند يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الثاني عشر - رسوم المسكرات ٩٠ الف ليرة وكانت في الموازنة السابقة ٦٠ الف فزادت ٣٠ الف ليرة.

الياس بك السكاف: هل انتهت الحكومة من مشروع قانون رسوم المسكرات؟

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - تقدم للمفوضية وهو معروض اليوم على جميع الدول المشمولة بالانتداب ونعتقد انه سينتهي مه في اقرب وقت.

الياس بك السكاف: هل يأتي للمجلس في هل الدورة القادمة؟

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - بظن بهل الدورة القادمة.

الرئيس: من يوافق على هذا البند يرفع يده؟
(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الثالث عشر - ايرادات الملح ٢٨٠ الف ليرة وكانت في الموازنة السابقة ٢٤٠ الفاً فزادت ٣٠ الف ليرة.

الامير جميل شهاب: مدير المالية - لمحمد بك عبد الرزاق - جواباً على سؤال النائب الحكومة تصرح بانها مستعدة ان تطبق هذه السنة ادارياً او تشريعياً في السنة الحالية قانون الملح على كل الشواطئ التي اشار اليها.

الاستاذ زكور: لمحمد بك عبد الرزاق - انبسطت؟

محمد بك عبد الرزاق: معلوم انبسطت. اطلب ان تضع الحكومة جزاء على كل من يتعاطى تجارة الملح. الشيخ ابراهيم المنذر: اعجب لطلب الزميل الذي يشفق على الفقير من جهة ويحمل عليه من جهة ثانية. الذين يتاجرون بالملح فقراء، فهو طلب من الحكومة ان تشدد على الفقراء. هل هناك متاجرة بالملح؟ يحق للحكومة ان تفعل ذلك انما نحن يجب علينا ان نراعيهم، ولكن الزميل يريد ان يضرب الفقراء.

الاستاذ زكور: ان كل سائر على طريق طرابلس يرى الحفر التي تتجمع فيها مياه البحر لاختد الملح منها بعد جفافها ويستفيد فقراء هذه المنطقة الطويلة من هذه المياه. وهذه الحفر ليست ملاحات رسمية، ولما كانت الحكومة تعلم حالة هؤلاء السكان الذين يستفيدون من هذه الحالة وفقيرهم لم تشأ ان تطبق عليهم قانون الاتجار بالملح فغضت النظر عنهم. وكنا نتمنى ان تبقى هذه الفائدة القليلة للفقراء بدون اعتراض لقلّة الكمية المستخرجة من جهة ولعدم اهميتها من جهة اخرى خصوصاً وان الكمية المستخرجة هي للانتفاع الشخصي وليست مادة للتجارة، فهل يجوز لنا ان نطالب معاقبة الفقير اذا استعان بماء البحر على المعيشة ولان غيرهم لا يقدر ان ينتفع بهذه المياه مثلهم؟ هذا ما لم نكن ننتظره من محمد بك. فاطلب من الحكومة ان تعامل هؤلاء الفقراء بعين الرحمة.

نجيب بك عسيران: العدل اساس الملك. عندنا مرافق في الجنوب لازم يساعدهم كمان.

اصوات - مين عمل يمنعمهم.

الامير جميل شهاب: مدير المالية - الحكومة عندها قانون ستطبقه.

بهيج بك الفضل: على كل المناطق.

الاستاذ حميد فرنجية: كل ما تكلمنا في موضوع يفتحو لنا هذه الحكاية، فين على كل المناطق، المسألة بسيطة.

بهيج بك الفضل: الحكومة بتغض النظر عن بعض المناطق.

الاستاذ حميد فرنجية: الحكومة ما بتغض النظر ابداً.

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: الحكومة ستمنع هذا الشي وستعطي الذين يقومون به مهلة.

الاستاذ حميد فرنجية: عندنا برهان حسي على ان هذه المسألة بسيطة، ايراد الحكومة من الملح لم ينقص بل زاد عن السنة السابقة، استعمل بعض الاهالي هذه الملاحات مخالفة للقانون كما يستعمل الانسان (قداحة) في جيبه نحن لا نشجع احداً على المخالفة ولكن اذا كان اهالي الداخلية اوبعض اهالي عكار لا يقدر لبعده عن السواحل استثمار هذه الحفر البحرية هل نطلب انزال العقوبة بالفقراء الذين يستفيدون منها يلزم ان نترك لهم رزقهم، هذه الملاحات لا تزاخم تجارة الحكومة.

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: العمل مخالفة للقانون وسنمنعه.

الرئيس: اشبع المجلس الموضوع بحثاً، وستعمل الحكومة الواجب، من يوافق على هذا البند يرفع يده؟ (اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الرابع عشر - رسوم التبغ والتبناك - كانت هذه الرسوم في الموازنة السابقة ٦٧٥ الف ليرة فاصبحت في الموازنة الجديدة ٩٧٠ الف ليرة.

الاستاذ زكور: لا نحب ان نستبق الحوادث، فقد اعطت المعاهدة الحكومة مهلة ثلاث سنوات للنظر في خلالها في الامتيازات الممنوحة، وبما ان المونوبول داخل في صف هذه الامتيازات فانا اترك البحث في هذا الاحتكار الى الوقت المناسب. واذكر الحكومة اني قدمت لها سؤالاً من سنة وشهرين يتعلق بعدة امور لها علاقة بهذا الامتياز ويمكن القول الان ان هذه الشركة حلت من سنة عدة مسائل منها - واطلب حل الباقي، واذكر بصورة خاصة مسألة العمال الذين هم بلا عمل ووعدت الحكومة والشركة بالنظر بامرهم، فالشركة لم تتمكن من اخذهم في خدمتها نظراً لضيق عدد العمال عندها لذلك نطلب من الحكومة والشركة الاهتمام بامرهم لانهم يستجدون الناس لاعالة عيالهم.

هذه مسألة، ثم ان هناك مسألة ثانية تتعلق بالاراضي التي تزرع تبغاً، فالحكومة والشركة اهتمتا بطلب الاهالي وتوسيع دائرة هذه الزراعة غير ان هذا التوسيع يمكن تعميمه في المستقبل لان زراعة التبغ اصبحت حياة كثيرين من الاهالي.

وما عدا هذا الامر ان مسألة تصدير التبغ الى الخارج هي مسألة حيوية ومنوط امرها بالشركة وحدها، واذا كانت تشكو الشركة من رداءة الصنف فيمكنها ان تعلم الاهالي طريقة زرع التبغ وتوضييه كما يجري في تركيا وبلغاريا ورومانيا فتستفيد ويستفيد الزراع.

هذه بعض المسائل التي ضمنتها سؤالي . فقد نفذت مصلحة الحصر بعضها وبقي البعض الآخر خصوصاً مسألة العمال التي اطلب من الحكومة الجواب عليها اما الان او في المستقبل ، وكرر الرجاء بان تحقق للعمال بعض مطالبهم لاعالة عيالهم .

الياس بك السكاف : كانت الحكومة تزرع كميات من البذور لزراع الدخان ، فنلفت نظر الحكومة لهل مسألة ، واذا كان في توزيع توزع على الكل .

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة : كنت احب ان لا يفتح هذا البحث لاني سأنظر في هذه القضية . قضية المونوبول هي قضية اصحاب معامل الدخان والعلب والعمال . ابتدأنا بمسائل اصحاب معامل الدخان فانهيناها واصحاب معامل العلب فاجبرت الشركة على التعويض على اصحابها ، اما مسألة العمال فهي قضية طويلة عريضة تتوقف على ارقام فقد اعطت الحكومة هؤلاء العمال مساعدة ، وكلفت الحكومة قوميسرها لدى الريجي ان يبحث معها في هذا الموضوع .

بقيت مسألة الاراضي التي تزرع دخاناً فقد حصلنا في هذه القضية على كل حقنا ، فقد كانت النسبة بين سوريا والعلويين ولبنان غير طبيعية ، فاجبرت الحكومة الشركة ان تدقق في هذا التوزيع وبعد كل حساب اخذنا الفتي دونم زيادة عما اخذناه قبلاً ، ولم يبق لنا حق بالطلب لان ما نقتطعه اخذناه ، فقد بلغت نسبة ما اخذناه من مجموع زراعة الدخان ٤٢ ونصف في المئة بعد ان كانت ٣٧ فقط .

بقيت مسألة توزيع الدخان ضمن المناطق اللبنانية نفسها ، وهذا التوزيع لا يعود للشركة بل يرجع امره للمحافظ والقائمقام ومدير المالية في المحافظة ، فشركة المونوبول غير مسؤولة عن هذا التوزيع بين الموظفين اللبنانيين ، وكل منطقة تقول انها مظلومة بهذا التوزيع .

ثم توجد مسألة احب ذكرها لانها مهمة ، المقصود ان نستطيع تصدير الدخان للخارج واعادت الحكومة التصريح واصرت على الشركة بالعربي الفصح ، ان الامر الذي يهمننا هو التصدير وقد توصلت في سنة واحدة ان تصدر لفرنسا اكثر من مصر واكثر من تركيا واكثر من رومانيا واليونان ، فقد صدرت ٣٠ الف كيلو من السكاير ، والشركة مقتنعة معنا باهمية هذا التصدير ، لذلك اخذت تفهم اصحاب الاراضي المرزوعة ان الدخان غير الجيد لا تقدر ان تصدره ولان الدخان الاجنبي افضل منه عندنا فقد اخذت تنشيء عدة مشاتل لزراع الدخان وتعلم الاهالي هذه الزراعة واطن ان احدى هذه المشاتل في جوار الجوز وسيعين مندوبون للقيام بهذا الغرض ، فنأمل ان يكون التصدير اساساً لتحسين الاسعار ، لان تحسين الاسعار حالياً امر صعب ، الشكوى وحدها لا تكفي ، على عموم الاهلين ان يهتموا بتحسين هذه الزراعة لان هذا التحسين هو اساس التصدير للخارج .

محمد بك عبد الزراق: تفضل الزميل الاستاذ زكور وبين مسائل اضافية واجاب حضرة امين السر وافاض بان المعول سيكون على التصدير وسيأتي دور توزيع مساحات الاراضي الزراعية باجحاف حقوق بعض المناطق، اعطي للبنان مبلغ الف في دونم بزيادة عما كان له واعطيت بعض المناطق فوق ما كان لها فكيف اعطيت هذه المناطق وحرمت غيرها؟

الاستاذ حميد فرنجية: لان غيرها ما كان يعتني بزراعة التبغ.

محمد بك عبد الزراق: ان تربة الارض في عكار ومياها تسمح لهم بزراعة دخان نفيس معتبر يضاهي دخان المناطق الاخرى، اطلب من الحكومة بيان مساحة الارض الاجمالية التي توزع على المناطق لتقدر كل منطقة الحصول على نصيبها.

الشيخ ابراهيم المنذر: ان ما ذكره حضرة امين السر كاف لشرح القضية والموازنة تنطق بصراحة وايرادات الحكومة من الدخان تقارب المليون ليرة، وهو ربع موازنة الدولة. منقته ان المونوبول افضل للخزينة من البندول، لكن نلح بطلب مسألتين: مصلحة اصحاب المعامل والعمال. فقد قالت الحكومة انها اعطت واعطت كثير، وهي لم تعط شيئاً فقد اعطت ثمن المكثات ولكنها لم تدفع تعويضاً. اما مسألة العمال فهي بسيطة. العمال فقراء وكل ما يريدونه هو الحصول على الطعام البسيط لهم ولعيالهم فنحن نسأل الحكومة سؤالاً بسيطاً نريد منها جواباً عليه، هل تريد ان تعطي تعويضاً لاصحاب المعامل والعمال؟

صبري بك حماده: اشكر الحكومة على سعيها لانها زادت مساحة الزراعة الف في دونم، واقول ما قاله محمد بك ان بعض المناطق التي كانت تزرع دخاناً جيداً اهملت، واذا كانت تريد برهانا اذكر منطقة الهرمل التي كانت تزرع دخان يضاهي دخان تركيا وقد اهملت في التوزيع.

الاستاذ طراد: المعلوم من اراد الاحتكار ان هذا الاراد اصبح من اكبر عناصر المالية لذلك من الضروري ان تعمد الحكومة الى طريقة للاستفسار عن حقيقة ارقام مساحة زراعة المناطق، الشركة ممثلة اللبناني في هذا الاستثمار، ولو كان عندنا ديوان محاسبة لكنا نعرف كيف نمشي من الشركة، هذه الشركة من سنة ونصف فهل عملت الحكومة مراقبة وعلمت انه لا يوجد تشكي من الاهالي. ان للحكومة حق المراقبة على الارقام.

الاستاذ كميل شمعون: سرجع لموضوع تعويض العمال، من سنة وعدت الحكومة بموضوع التعويض ولم تعمل شي لان. فضلهم القانون على غيرهم بالتعيين، ومع ذلك اخذت الشركة قسم من العمال خارج عن هؤلاء، ولم يعط هؤلاء اي تعويض، هذا الحق مكتسب لهم.

الاستاذ زكور: يكاد معارضو المونوبول يخالجهم ريب في حقيقة معارضتهم بعد سماع خطاب معالي امين السر، ان البيان الذي ادلى به فيه كثير من الارقام، ولكن هناك مسائل اخرى لا بد من التمسك بالمطالبة بها، اهمها مسألة العمال.

عندما نرى في الموازنة ان ايراد الحكومة يبلغ ٩٧٠ الف ليرة اي ما يقارب المليون يتبادر الى ذهننا المبالغ التي تربحها الشركة من هذا الاستثمار، وما دام ان الله اغدق عليها هذا المال وما دام ان الحكومة تربح من هذا الاستثمار فلا بأس من ان تنظر الشركة لمصلحة العمال نظرة عطف لاعالة اهلهم وعيالهم. فمسألة العمال جوهرية لذلك يلح المجلس بها على الحكومة، فاقترح على الحكومة تأليف لجنة لدرس مسألة العمال والعاطلين.

ثم توجد مسألتان احب استفسر عنهما من الحكومة هي مسألة الارض والتصدير، هل يجوز للاهالي ان يزرعوا ما شاؤوا؟ ثم اذا كانت الشركة غير مكلفة بالتصدير فما هو الحد الذي يجب ان يزرعوه للتصدير؟

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: يوجد نوعان من المأذونيات. نوع يجبر الشركات ونوع لا يجبرها، اما بخصوص المساحة التي يزرعونها فهذا حكما يتعلق بكمية التصريف، فالشركة مستعدة لمساعدة المزارعين وهي كما تربح تحب ان تربحهم ايضاً.

الاستاذ زكور: بخصوص اقتراحي تأليف لجنة للنظر في هذه القضية هل تريد الرئاسة طرح الاقتراح على المجلس؟

الرئيس: قدم الاقتراح كتابة.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: لا حاجة لتأليف لجنة. لنتخب المجلس اثنين ثلاثة ويخبروا الحكومة في الموضوع.

الشيخ بشاره الخوري: الامر للرئاسة.

الرئيس: حسن - سننظر بالامر.

نجيب بك عسيران: حضرة امين السر اشيع الموضوع درساً ونحن نشكر الحكومة ونرجو ان يكون التوزيع عادلاً هذه السنة.

الدكتور محمد امين قزوعون: كل نائب يطالب بحق منطقته، كنا نزرع عشرين قرية دخان فاعطونا بدل العشرين قرية عشرين دونما فنطلب اجراء التساوي حتى تنال كل منطقة حقها.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: ستعمل الحكومة هذه السنة كل ما تقدر عليه للتوزيع بالعدل. والسنة القادمة مجلسكم الاداري يقرر ذلك.

الياس بك السكاف: قال الاستاذ زكور لازم نرخص السعر لنقدر نبيع الدخان في الخارج ولكن شو الفائدة لو رخصنا ما يتصدر للخارج في منطقة واحدة اشترت الحكومة هون بسعر وهو بسعر.

الامير خليل ابي اللمع: اساس النظر سعر الدخان في تركيا وبلاد اليونان. يجب ان يتفق مع الشركة لتجيب بذور كافية ومليحة لتحسين زراعة الدخان.

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - صرح حضرة امين السر ان الحكومة ستجيب بذور وتعمل مشاتل ومنها مشتل بجوار الحوز.

الرئيس: قدم الاستاذ زكور اقتراحا يتعلق بتأليف لجنة من ثلاثة اشخاص تشترك مع الحكومة في النظر بامور العمال والمعامل هذا نصه.

اقتراح

اقترح على المجلس الموقر تأليف لجنة نيابية من ثلاثة اعضاء للاشتراك مع الحكومة في درس مسألة عمال معامل التبغ والمعامل العاطلين عن العمل وحلها. وارجو من مقام الرئاسة طرح اقتراحي هذا على المجلس الموقر.

الامضاء - ميشال زكور

الرئيس: هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح؟

(قبول)

صدق المجلس الاقتراح بالاكثرية.

والان من يوافق على البند الرابع عشر يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند.

البند الخامس عشر - رسوم الكبريت - ٦٠ الف ليرة وكان في الموازنة السابقة ٥٥ الف ليرة.

من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند.

الرئيس: المدفوعات الى الخزينة اللبنانية من فضلات حساب المصالح المشتركة.

جرت العادة ان تضع الحكومة رقماً لهذه المدفوعات وقد تركته الموازنة خالياً من ذكر رقم.

(وبعد مناقشة قصيرة في كيفية سد العجز بين الحكومة وبين النواب قرر المجلس ان يذكر في

خانة الموازنة رقم ٣٧٥ الف ليرة وان تعدل الجملة كما يأتي - المدفوعات الى الخزينة اللبنانية من

اصل حصتنا من اموال المصالح المشتركة).

الرئيس: من يوافق على هذا التعديل وهذا الرقم المذكور يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس الرقم .

الباب الثالث - ايرادات املاك الدولة - البند السادس عشر - مبيع اشياء منقولة ١٠٠ ليرة .

من يوافق على هذا البند يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند . الخ . . .

البند الخامس والعشرون - رسوم حمل الاسلحة والاتجار بها وايرادات احتكار البارود ١٠٠ ليرة .

محمد بك عبد الرزاق : في السنة الماضية تنوقش في هذا البند وتبين ان فيه ايراداً اكثر من هذا .

الامبر جميل شهاب : مدير المالية - لا ، هذا هو ايراد هذا البند .

الرئيس : من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند .

البند السادس والعشرون - رسوم الملاهي ٢٢ الف ليرة .

الاستاذ حميد فرنجية : بخصوص الرسوم التي يتقاضاها السيد ليفي من المراسح والمقاهي ودور السينما سأقدم

بمشروع قانون لهذا المجلس يحدد هذه الرسوم .

ابراهيم بك حيدر : نحنا مش ملزومين نتكفل بان ندفع لشخص ملتزم ، من يبادلنا نبادلته ، كل هيدا ظلم . هيدا

شي بدو تحديد .

الاستاذ حميد فرنجية : سأقدم قريباً بهذا المشروع .

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة : على كل نرجو حضرة النائب ان بير بوعده وان يتقدم بالمشروع .

الرئيس : من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند .

البند السابع والعشرون - ايرادات المستشفيات ٣٤٠٠ ليرة .

الشيخ فريد الخازن : عملول في السنة الماضية كنا ترجينا مدير المالية بقضية المستشفيات الوطنية . صرنا نعرف

بالاختبار ان اطباءنا من احسن اطباء العالم ، كان وعدنا انو تشجيعاً لهم بيعملولهم مساعدات .

في جملة مستشفيات وطنية بتساعد الفقراء، ما تخلوا المستشفيات الاجنبية تكون لها افضلية عليهم.

الاستاذ زكور: كنت اتمنى ان ازيد على ما قاله الشيخ فريد ولكني علمت ان الحكومة دائبة على وضع مشروع قانون جديد في مصلحة هذه المستشفيات، وانا واثق من أن الحكومة ستضع هذا المشروع قريباً.

الدكتور ايوب ثابت - امين سر الدولة: قصتي قصة في هذه المسألة، تعلمون اني انا طبيب وقد شرف لعندي وفد من الاطباء فهمت منه انه يوجد سوء تفاهم بيني وبينهم، انا كنت اعتقد في الاول انهم لا يريدون ان يدفعوا شيء وفهمت بعد انهم يحتجون على ما يدفعونه باعتبار انه كثير ومتناقض مع ما يدفعه غيرهم. المستشفيات العامة لا تدفع رسوم والاطباء الجراحون لا يدفعون رسوم وبعضهم يربح اكثر من غيره، اما الاطباء وجراحو المستشفيات الخاصة فيدفعون الرسوم فاصبح يوجد عدم تكافؤ بين الاثنين، فاستدعيت الامير جميل وقلت له ان يدرس هذا الموضوع وقد ظهر لي من محادثة الاطباء انهم غير بعيدين عن هذه الفكرة، فقلت للامير جميل ان يضع هذا المشروع وان ياتي به بعد ان يضع فيه الاطباء في الدرجة الخامسة او السادسة من الذين يدفعون التمتع، وعسى ان يأتي الاطباء بجداول دخل تساعد على وضع هذا القانون بطريقة قانونية او ادارية ولا اعتقد انه يمكن الاتيان بحل اوفق من هذا.

الشيخ ابراهيم المنذر: تكلمنا كثير وبينا فوائد المستشفيات الخاصة والامل الان ان تأتي الحكومة بمشروع قانون ينصف هذه المستشفيات.

الرئيس: من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟
(اكثرية)

صدق المجلس البند.
البند الثامن والعشرون - ايرادات رئاسة الموازي ٣٢ الف ليرة.
من يوافق على هذا البند يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.
البند التاسع والعشرون - غرامات واحكام نقدية ٤٠ الف ليرة.
من يوافق على هذا الرقم يرفع يده؟

(اكثرية)

صدق المجلس البند.

البند الثلاثون - فائدة الاموال المودوعة في المصارف ٢٥ الف ليرة.

الاستاذ كميل شمعون: شو هي هل الفائدة؟

الامبر جميل شهاب: مدير المالية - حصة الحكومة من سندات الحكومة الفرنسية ومن الذهب الموضوع في البنك بصورة تأمين. ولكل نوع من هذه الاموال فائدة خصوصية.

الرئيس: من يوافق على هذا البند يرفع يده؟

(اكثريه) الخ...

البند الرابع والثلاثون. مدفوعات البلديات ١٥ الف ليرة.

محمد بك عبد الرزاق: كنت طلبت سلفة بلدية عكار بقيمة ٢٥٠٠ ليرة لجر المياه. وقد وعدتني الحكومة ولم تحقق وعداها.

الدكتور ايوب تابت - امين سر الدولة: لا اذكر ذلك.

محمد بك عبد الرزاق: ساجيب لك التاريخ والتمرة.

الرئيس: من يوافق على هذا البند يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند.

البند الخامس والثلاثون - ايرادات متنوعة لتسديد نفقات ١٥ الف ليرة.

من يوافق على هذا البند يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند.

البند السابع - مأخوذات من مال الاحتياط.

البند السادس والثلاثون - مأخوذات مصرح بها ٧٤٤٠٨ ليرات.

من يوافق على هذا البند يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس البند.

الرئيس: انتهينا الان من درس موازنة الايرادات ولم يبق لدينا سوى التصديق على مشروع قانون الموازنة،

وسأتلو عليكم مواد هذا المشروع مادة مادة.

المادة الاولى - ان موازنة الجمهورية اللبنانية عن السنة المالية ١٩٣٧ التي تبتيء في اول كانون الثاني سنة ١٩٣٧ وتنتهي في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٣٧ تحدد بالعملة اللبنانية السورية كما يلي:

الرئيس: من يوافق على هذه المادة يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس المادة.

المادة الثانية - قدرت الواردات العمومية في الجمهورية اللبنانية في سنة ١٩٣٧ بمبلغ ٤٩٠٤٠٠٠ ليرة لبنانية سورية وفقا للجدول (أ) المربوط.

الرئيس: من يوافق على هذه المادة يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس المادة.

المادة الثالثة - فتحت اعتمادات يبلغ مجموعها ٤٩٠٤٠٠٠ ليرة لبنانية سورية لمديري الدوائر العامة المكلفين بتصفية موازنة الجمهورية اللبنانية عن عام ١٩٣٧ ولمدير المالية الامر بصرفها. وذلك وفقا للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.

الرئيس: من يوافق على هذه المادة يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس المادة.

المادة الرابعة - تجبى الضرائب والرسوم والوارد المبينة في الجدول (أ) المربوط وفقا للقوانين والانظمة المرعية الاجراء او التي ستنتشر.

الرئيس: من يوافق على هذه المادة يرفع يده؟

(اكثريه)

صدق المجلس المادة.

المادة الخامسة - ان جوائز تشجيع تربية دور القز توزع وفقا للشروط المنصوص عنها في المادة الثامنة من قانون الموازنة الصادر في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٣٦

الرئيس: من يوافق على هذه المادة يرفع يده؟
(اكثرية)

صدق المجلس المادة.

المادة السادسة - الغي رسم القشلاقية اعتباراً من اول كانون الثاني سنة ١٩٣٧

الرئيس: من يوافق على هذه المادة يرفع يده؟
(اكثرية)

صدق المجلس المادة.

المادة السابعة - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

الرئيس: من يوافق على هذه المادة يرفع يده؟
(اكثرية)

صدق المجلس المادة.

انتهينا الان من مشروع القانون ويبقى علينا المصادقة عليه بالاسماء.

وبعد ان نادى السكرتير المعين على النواب بالاسماء صدق المجلس على مشروع قانون الموازنة بالاجماع.

وقد رفعت الجلسة في نحو الساعة الواحدة بعد الظهر.

رئيس مجلس النواب

خالد شهاب

امين السر المنتخب

حكمت جنبلاط

السكرتير المعين

ابراهيم سليم نجار